مقدمة :

تمثل الشواهد جانباً مهماً من النحو حيث إنها موضع استنباط القاعدة النحوية وتقريرها أو تجويز ما جاء مخالفاً القياس أو الرد علي المخالف وتوضيح رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه ... ألخ .

ولهذا فإن دراستها وكيفية استشهاد النحويين بها تبين الأسس التي ارتكز عليها النحويون وما طرأ على النحو من تغير وتطور في مسيرته الطويلة خلال تكامله ونضجه ، أبعده غير قليل عن طبيعته ومن الغاية التي أرادها له واضعوه الأوائل وصارت دراسته عبئا ثقيلا على الطلاب، يدرسونه سنين عددا ثم لا يفيدون منه في تقويم ألسنتهم وكيفية استعمال لغة الأجداد الأمجاد، وهذا ما دفعني لدراسة هذا الموضوع ولأهميته في النحو .

لقد وضع العلماء القدامى كتباً في : (الشواهد النحوية) بصفة عامة وقد كانت شروحاً لها وكنسبتها إلى قائليها أو ذكر منشديها من العلماء وإعرابها وتعيين موضع الشاهد فيها.

أما في هذا البحث فسوف أفصّل وأوضح شواهد النحو الشعرية في باب الاستثناء.

أهداف البحث:

1. التعريف بالشاهد لغة واصطلاحاً .
2. ترتيب الشواهد عند النحاة من حيث الأهمية .
3. الوقوف على عصور الاحتجاج بالشعر ونهايتها .
4. التعريف بالاستثناء لغة واصطلاحاً .
5. التعريف بأحكام الاستثناء وأدواته .
6. توثيق الشواهد الشعرية من منابعها الأصلية وعرض أقوال النحاة في كل شاهد والاستحسان بينها ما أمكن .
7. دلالة أدوات النحو في الشواهد الشعرية.

أهمية البحث:

1.دَلالة أدوات الاستثناء النحوية .

2.تمكين الباحث من هذا الباب النحوي المهم .

3.حصر شواهد الاستثناء المبثوثة في كتب النحو المختلفة .

4. عدم إحكام استخدام أدوات الاستثناء بصورة صحيحة لدى الطلاب ؛ لذلك قمت بالبحث فيه.

أسباب اختيار البحث:

1. أهمية الشاهد في الدراسات النحوية.
2. الوقوف على الشواهد عند النحاة من حيث ترتيبها وموقف النحاة من ذلك.
3. اهتمامي بجانب استخراج الشاهد وتوضيحه واختلاف النحاة حوله.
4. حبي للنحو دعاني لاختيار هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في حصر شواهد النحو الشعرية في باب الاستثناء وانتشارها في عموم كتب النحو ونسبتها لقائليها .

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي.

حدود البحث :

يتناول هذا البحث إحصاء شواهد النحو الشعرية الواردة في باب الاستثناء منذ العصر الجاهلي حتى نهاية عصور الاستشهاد .

عملي في البحث:

1. تحديد موضع الشاهد وتوضيح معناه .
2. عرض أقوال النحاة والاستحسان فيما بينها ما أمكن .
3. رد الشواهد الشعرية إلى منابعها الأصلية .

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة سمية سيد الخليل، بعنوان: الشواهد الشعرية في التبصرة والتذكرة للصيمري ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة (2002) م وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

- الإلمام بشيء من شخصية الصيمري وكتابه التبصرة والتذكرة
- دراسة الشواهد للصيمري دراسة نحوية تحليلية .
- توثيق الشواهد الشعرية من منابعها الأصلية وتقسيمها وتوزيعها حسب مسائل النحو والصرف .
- الوقوف على آراء الصيمري النحوية والصرفية آراء غيره من العلماء.

وتوصلت إلى نتائج أهمها :

- كتاب التبصرة والتذكرة للصيمري كتاب أحسن فيه الصيمري التعليل على مذهب البصريين.

- كان أسلوب الكتاب سهلاً ولم يأتِ الصيمري بمصطلحات جديدة بل كان يستخدم مصطلحات القدماء .
- كانت شخصية الصيمري واضحة تظهر من خلال ترجيحاته للأمور .
- بالرغم من أن الصيمري كان بصري النزعة ألا أنه اهتم كثيراً بالآراء الكوفية.
- أخذ الصيمري عن أبي الحسن بن علي بن عيسى الرماني وأبي سعيد السيرافي.
- نقل الصيمري الخلاف بين العلماء كما نقل الخلاف بين سيبويه والمبرد.

اتفقت دارستي مع تلك الدراسة في تناولها الشواهد الشعرية ، وأوجه الاختلاف أن دراستي كانت في شواهد النحو الشعرية ولم تكن في كتاب بعينه وإنما شواهد مبثوثة في عموم كتب النحو في باب الاستثناء بينما هذه الدراسة كان مجال تطبيقها في كتاب التبصرة والتذكرة للصيمري.

الدراسة الثانية:

دراسة الصفا محمد إسماعيل سيد أحمد – رحمها الله – بعنوان : شواهد النحو الشعرية في شرحي ابن الناظم والأشموني لألفية ابن مالك (2008) م إشراف د. بابكر النور زين العابدين، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه رسالة وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

- تمكين الدارسة من هذه المادة العلمية.
- تشجيع طلاب العلم للاهتمام بمادة النحو وتغيير نظرتهم إليها؛ لأنها معقدة.
- التعرف على ابن الناظم والأشموني والاختلاف بينهما وأوجه الشبه بينهما.
- الوقوف على الشواهد الشعرية التي وردت في شرح الشارحين .

وتوصلت إلى نتائج أهمها:

_ يعتبر ابن مالك من أشهر من نظم في النحو والصرف.

- يمتاز منهجه بالوضوح والدقة .

- إن العلماء اجتهدوا في تصنيف المنظومات مع أواخر القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث ومن أقوالهم: إن المنظومات حلت مكانة مميزة بين المصنفات منذ بداية التأليف.

اتفقت دراستي مع تلك الدراسة ف تناولها شواهد النحو الشعرية ووجه الاختلاف أن هذه الدراسة كانت في شرحي ابن الناظم والأشموني لألفية ابن مالك بينما كانت دراستي في شواهد النحو الشعرية في كتب النحو التي اطلعت عليها في باب الاستثناء.

الدراسة الثالثة :

دراسة زكية مبارك الطيب الفكاك ، بعنوان : الشواهد النحوية والصرفية في شعر جرير ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (2008) م ، وهدفت الدراسة إلى :

- جمع الشواهد النحوية والصرفية التي تكمن في شعر جرير .
- كتابة أبيات جرير بالرواية الصحيحة وتحليلها.
- ضبط وتوثيق الأبيات التي نسبت للشاعر جرير.

وتوصلت إلى نتائج أهمها :

- ديوان جرير الذي تناولته الباحثة به شواهد نحوية وصرفية كثيرة لذا اكتفت الباحثة بأخذ نماذج منها .
- أزالت بعض الغموض من الشواهد؛ وذلك بتوضيح معاني الألفاظ الغريبة وشرح الأبيات وعدد الشواهد التي تناولتها الباحثة نيف وسبعين شاهدا.

اتفقت دراستي مع تلك الدراسة في تناولها الشاهد النحوي وجمعه وضبطه وإزالة الغموض منه وجه الاختلاف أن هذه الدراسة تناولت الشواهد النحوية والصرفية في ديوان جرير بينما تناولت دراستي العديد من الكتب التي تناولت موضوع الاستثناء.

الدراسة الرابعة :

دراسة خضر منصور يوسف، بعنوان: الشواهد النحوية والصرفية في أراجيز رؤبة بن العجاج ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (2011) م، وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

- معرفة ماهية الشاهد النحوي وأثره في تقعيد القاعدة النحوية والصرفية .
- دراسة الشواهد ومناقشتها وتحليلها .
- توثيق الشواهد النحوية الواردة في ديوان رؤبة بن العجاج من مصادرها الأصلية .

وتوصلت إلى نتائج أهمها:

- حقيقة الإبداع الفني عند رؤبة متمثل في شخصيته وبيئته.
- إسهام رؤبة بن العجاج في دفع عجلة التقعيد النحوي واستخدام الغريب.
- ولع رؤبة بن العجاج بغريب اللغة ويظهر ذلك جلياً في أراجيزه.
- ظهور تأثير الإسلام في شخصية رؤبة بن العجاج.

اتفقت دراستي مع تلك الدراسة في تناولها الشاهد النحوي ومناقشته ووجه الاختلاف أن دراستي كانت في شواهد النحو الشعرية في باب الاستثناء بينما هذه الدراسة تناولت الشواهد النحوية والصرفية في أراجيز رؤبة بن العجاج.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول :

الفصل الأول:

الشواهد والاستشهاد في النحو العربي ، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث :

المبحث الأوّل : معنى الشاهد وأهميته في الدراسات النحوية .

المبحث الثاني : ترتيب الشواهد عند النحاة .

المبحث الثالث : حجية الشواهد .

المبحث الرابع : عصور الاحتجاج بالشعر ونهايتها .

الفصل الثاني:

الاستثناء عند النحاة ، ويتكون هذا الفصل من خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الاستثناء .

المبحث الثاني : أركان الاستثناء وأدواته .

المبحث الثالث : ناصب الاستثناء .

المبحث الرابع : أقسام الاستثناء .

المبحث الخامس: فائدة الاستثناء .

الفصل الثالث:

قسم الشواهد ودراستها ، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث :

المبحث الأول : الاستثناء بـ (إلا) .

المبحث الثاني : الاستثناء بـ (غير ، سوى) .

المبحث الثالث : الاستثناء بـ (خلا ، عدا ، حاشا) .

المبحث الرابع : الاستثناء بـ (لاسيما) .

خاتمة البحث وتشمل :

نتائج البحث .

توصيات الباحث .

قائمة المصادر والمراجع .

فهارس الموضوعات .

الفصل الأول: الشواهد والاستشهاد في النحو العربي

المبحث الأول : معنى الشاهد وأهميته في الدراسات النحوية

المبحث الثاني : ترتيب الشواهد عند النحاة

المبحث الثالث : حجية الشواهد

المبحث الرابع : عصور الاحتجاج بالشعر ونهايتها

المبحث الأول: معنى الشاهد وأهميته في الدراسات النحوية:

تعريف الشاهد لغة :

ذكرت المعاجم العربية تعريف كلمة الشاهد فقال الخليل:

(الشاهد هو "النبي صلى الله عليه وسلم" وذكره في تفسير قوله عز وجل: (وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ) سورة البروج الآية "3" والمشهود المقصود به يوم القيامة)[1] .

وجاء في لسان العرب[2] تعريف الشاهد من قولهم لفلان شاهد حسن ، أي : لسان مبين وتعبير حسن والشاهد بمعنى الملك قال الأعشى :

فلا تحسبني كافراً لك نعمة على شاهدي يا شاهد الله فاشهد[3].

وفي القاموس المحيط كلمة الشاهد تعني السريع من الأمور ، ويوم الجمعة ، والنجم[4].

وتعني كلمة الشاهد أيضا الحاضر خلاف الغائب لقوله صلى الله عليه وسلم: (ليبلغ شاهكم غائبكم)[5].

وجاء في أساس البلاغة ... وقيل : صلينا صلاة الشاهد وهي صلاة المغرب ؛ لأنها لا تقصر فيصليها الغائب كما يصليها الحاضر[6].

---

1 . الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق : مهدي إبراهيم المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، مادة شهد ، ج"3" ، ص "248" .

2 ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط (1410– 1990) مادة شهد ، ج3 ، ص "121" .

3 ميمون بن قيس ، ديوان الأعشى ، دار صادر بيروت ، (1380– 1960) ، ص"49" .

4 الفيروز أبادي ، أبو طاهر مجد الدين ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط6 (1988) ، مادة شهد، ص"372" .

5 ابن ماجة ، الحافظ أبي عبد الله ، سنن ابن ماجة ، حديث رقم "235" دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج1 ، ص "86".

6 الزمخشري ، جار الله ،محمود أبو القاسم ، أساس البلاغة ، دار الفكر ، بيروت ، مادة شهد، ص"298" .

ومن معاني الشاهد عند الجوهري:

(أشهد له بكذا شَّهادة) أي أدى ما عنده من الشَّهادة ، والشَّهادة هي الخبر القاطع[1].

وورد في المعجم الوسيط : (الشاهد من يؤدي الشهادة)، وجمع غير العاقل شواهد[2] ولفظة شاهد اسم فاعل قياسا: (تشهد) وتجمع في تكسيرها على (فواعل) إذا كانت لاسم وإذا كانت لصفة تجمع على فواعل قياساً للشروط الآتية:

أولا: أن تكون صفة لمؤنث فاعل نحو: حائض، حوائض.

ثانيا: أن تكون صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهل ، صواهل.

قال صاحب الألفية:

قواعد لفاعل وفاعل وفعلاء مع نحو كاهل[3]

وكذا فاعلة تجمع في تكسيرها على فواعل نحو : ضاربة ، ضوارب ، أما إن كان فاعل صفة لمذكر عاقل فلا تجمع على فواعل وما جاء على هذا الجمع شاذ ، ومن ذلك كلمتان عدهما ابن عقيل من الشذوذ وهما: فارس، فوارس – سابق ، سوابق[4]. ومن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نقول أن كلمة شاهد تدل على الوضوح والظهور وبيان القول والحجة والبرهان .

تعريف الشاهد اصطلاحا:

يُعرف الشاهد النحوي في اصطلاح النحاة كما أورده محمد عيد بأنه ما يذكر لصحة القاعدة ، أما المثال فيذكر لإيضاح القاعدة ، فالشواهد هي الأقوال من النثر والشعر أو القراءة القرآنية أو حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) يحتج به للقاعدة النحوية فالاستشهاد وفقا لهذا المفهوم

---

1 الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور ، دار العلم للملايين ، بيروت ، مادة شهد ، ج2، ص "294".

2 أنيس ، إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 (1989) ،ج2، ص "325".

3 . ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محمد عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،القاهرة ، (1414–1995) ج2، ص"469"

4 ابن عقيل، ج2 ، ص "469".

هو الإخبار بما هو قاطع في الدَّلالة على القاعدة النحوية ، فحجج النحو إذن براهين تُقام من نصوص اللغة للدَّلالة على حجة رأي أو قاعدة .

أما الاحتجاج فيعني في اللغة الدليل والبرهان[1] يقال: ماحجته فإنه محاج وحجيج وهو مأخوذ من الحج وهو الغلبة بالحجة أي غلبه على حجته[2] وفي الحديث (حجج آدم موسى)[3] أي غلبه بالحجة، والحجة هي البرهان، وقيل ما دفع به الخصم . والاحتجاج في عرف أهل اللغة والنحو يراد به إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحيح سنده لعربي فصيح السليقة[4] . ويتضح من ذلك أن الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يدلان على إيراد ما يقطع ويبرهن على صحة الاستعمال أو التركيب غير أن الاحتجاج له دلالات توحي بإضافة الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج، وغالبا ما يستخدم هو أو أحد مشتقاته في المواقف التي تتطلب جدلاً ونقاشاً بقصد التفوق و نصرة الرأي[5].

أهمية الشاهد النحوي :

للشاهد أهمية قصوى في علم النحو؛ لأنه أصل لتقعيد القواعد، ولم يكن بعيدا من الصواب من قال :(إن الشاهد في علم النحو هو النحو)[6].

وكانت قيمة العالم تتجلي في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام ، واستحضاره لها عند الحاجة، وكان هذا شأن العلماء البصريين، فقد كانوا يستكثرون منها ويحفظونها ويأتون بها عند حاجتها ومناسبتها فقال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة فأجابني

---

[1] عيد، محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3(1989) ،ص"102".

[2] ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة حج ، ج2، ص "228".

[3] البخاري ، أبو عبد الله بن إسماعيل ، صحيح البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء) ط1(1993) ، حديث رقم "1375" ، ص "111".

4 الأفغاني، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق ، ط3 (1964)ص"120".

[5] ينظر : القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، مادة حج ، ص "234".

[6] الطنطاوي ، الشيخ محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، ط5 (1973) ، ص"192".

فيها بألف حجة[1] فقد كان النحاة يولون الشواهد اهتماماً زائداً وكان من بينهم حفظة لكثير من الشواهد كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي زيد الإ نصاري الذي انفرد بالنحو وشواهده .

وقال أبو منصور الأزهري في معجمه تهذيب اللغة: "جمعت في هذا من لغات العرب وألفاظها واستقصيت في تتبع ما حصل فيها ،والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحائها وشعرائها التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها"[2] ، وقال السيوطي: "وقد كنت أريد أن أضع شرحاً واسعاً كثير النقول، طويل الذيول جامعاً للشواهد والتعاليل"[3].

[1] ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين ، وفَيات الأعيان وأنباء الزمان ، تح : يوسف علي الطويل ، مريم قاسم الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ج3، ص"136".

[2] الأزهري ، أبو منصور الأزهري ، تح: محمد خفاجي وآخرون ، د.ط ، ج1 ، ص "6"

[3] السيوطي ، جلال الدين السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح : محمد بدر الدين نعساني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، ج1، ص"2".

المبحث الثاني: ترتيب الشواهد عند النحاة

أ / القرآن الكريم:

لاشك أن القرآن الكريم أفصح كلام عربي، بل هو قمة الفصاحة وتتجلى فصاحته في إيجاز لفظه وإعجاز معناه ، ويعتبر القرآن بقراءته المتعددة مَعيناً –لاينضب– للنحويين في استخلاص قواعدهم إذ هو النص الوحيد الموثوق بصحته كل الوثوق ، قال تعالى : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ) " سورة فصلت " الآية "42" فلم يدخله الوضع أو التحريف أو التزوير ، ونقل نقلاً متواتراً بخلاف الحديث واللغة والشعر ، قال تعالى : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا ، "سورة الكهف " الآيتان "1 – 2" ، فإن معنى القيم المنفي عن العوج ، وهو الذي بلغ الغاية القصوى في الإحكام والإتقان وانتفاء الخطأ والتعارض .ويمثل القرآن اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الأسدي والتميمي والقرشي و كل القبائل العربية الضاربة في أطراف الجزيرة العربية ، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية، يقول البغدادي صاحب الخزانة : (فكلامه عزَّ اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه)[1].

ومن هذا المنطلق كان القرآن العظيم هو أول الكلام الذي يحتج به في بناء صرح العربية ، وذلك بالاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف.

وقد أجمع علماء اللغة والنحو على "أن اللغة إذا وردت في القرآن هي أفصح مما في غير القرآن"[2] وهو سيد الحجج.

---

[1] البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3،(1989) ،ج1، ص"9".

[2] السيوطي ، جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، دار الفكر للطباعة ، د.ط ، د.تح ، ص "129".

وقد حكي عن ثعلب أنه قال: (إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى)[1].

غير أن العلماء لم يعوِّلوا عليه كثيراً؛ ولذلك جاءت قواعدهم مضطربة ومتناقضة ، فكانوا لا يستشهدون بآيات القرآن إلا إذا تأيدت بالسماع شعراً ونثراً ، كما كانوا لا يجيزون القياس عليها إلا إذا كانت فريدة في بابها، انطلاقا من منهجهم العام في الاستشهاد الذي يقضي بالاستشهاد بالكثير الشائع والقياس عليه[2].

ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع الاختلاف في الاستشهاد بآيات القرآن في اللغة والنحو ، والرأي أن نقطة الارتكاز في البحث عن قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم إنما تنطلق من القراءات التي نزل بها القرآن الكريم وللباحثين المحدَثين ملاحظاتهم على موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، فسعيد الأفغاني يقف موقف المنقذ للعلماء الأوائل بسبب قلة استشهادهم بالقراءات وخلافهم حولها، في الوقت نفسه يدعم الاستشهاد بالقرآن الكريم من خلال قراءته الصحيحة المتواترة بل وحتى الشاذة منها على اعتبار أن الأولى توافر فيها من الشروط ما يمنع الشك فيها. في حين أن الثانية على رغم الاختلاف في بعض شروط روايتها ألا إنها رويت عن أُناس توفرت فيهم شروط الاحتجاج وسلامته، ويرى الأفغاني أن هذه القراءات على اختلافها (أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن)[3].

وفي سبيل ذلك كان بعضهم لا يرى بأساً في مخالفة الجمهور تمسكاً بالقياس كعبد الله بن أبي إسحق والذي كان يقرأ قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ، سورة المائدة الآية

---

[1] السيوطي ، جلال الدين السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة التراث ، القاهرة ، (1378-1967) ،ج1، ص "229".

[2] عيد ، محمد عيد ، الشواهد والاستشهاد باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، د.ط ، د،تح ص"203".

[3] ينظر : الأفغاني ، سعيد الأفغاني ، ص"29".

" 38"، بالنصب على المفعولية بينما قراءة الجمهور بالرفع، كان هذا الرأي السابق هو رأي البصريين، أما الكوفيون فكانوا على النقيض من البصريين في منهجهم العام من الاستشهاد وكانوا عند استشهادهم بآيات القرآن يؤثرون عدم التأويل والتقدير ويأخذون بظاهر الآيات ومهما يكن فإن القرآن الكريم هو المرجع الأول لانتقاء اللغة والنحو والصرف.

ب / الحديث النبوي الشريف :

الحديث النبوي الشريف منبع ثر ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية، فأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والروايات الصحيحة المتناقلة عن أعماله عليه الصلاة والسلام وأعمال صحابته نموذج حقيقي للنثر القديم[1] وعلى سبيل المثال تعتبر الوثيقة التي نظم فيها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وصوله المدينة أحوال المسلمين واليهود وثيقة لُغوية من الطراز الأول[2] فلا يعرف في تاريخ العربية بعد القرآن الكريم كلام قط أعم نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أعدل وزناً ولا أجمل مذهباً ولا أبين في فحواه من كلامه صلى الله عليه وسلم وهو[3] (وإن كان نازلاً عن فصاحة القرآن وبلاغته في الطبقة العليا بحيث لا يدانيه كلام)[4].

فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً وأعذبهم نطقاً وأقواهم حجة وأعرفهم بمواقع الخطاب وأهداهم إلى طريق الصواب[5] وقد أوتي جوامع الكلم وهي المقدرة على تأدية المعاني الواسعة بألفاظ قليلة[6].

---

[1] نولدكة ، ثيودور نولدكة ، اللغات السامية ،ترجمة: رمضان عبد التواب ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، (1963) ص"82".

[2] بلاشير ،ريجيس بلاشير ، تعريب : إبراهيم الكيلاني ، ط1، مطبعة الجامعة السورية ،دمشق ،(1375–1956)،ص"80".

[3] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: حسن السندوبي، ط2، المكتبة التجارية ، القاهرة ، (1351–1932)،ج1، ص"15".

[4] العلوي، يحيي بن حمزة ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ط1، مطبعة المقتطف ، القاهرة ، (1332–1914)،ج1، ص"161".

5 ابن الأثير، أبو السعادات المبارك ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ط1، المطبعة الخيرية ، مصر ، (1323)، ج1،ص"3".

6 الجاحظ ، البيان والتبيين ، ج2، ص"14".

فمن فصاحته أنه تكلم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله وبألفاظ عديدة تجري مجرى الأمثال وكانت موضع إعجاب كبار الصحابة ، وكان المحيطون بالرسول صلى الله عليه وسلم وهم فصحاء العرب لا يكتمون إعجابهم بفصاحته ويصارحونه به فكان جوابه لهم : (وما يمنعني من ذلك فإنما أنزل القرآن بلساني لسان عربي مبين)[1] ، وقال يونس بن حبيب : ما جاءنا من أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[2].

النحويون الأوائل والاستشهاد بالحديث :

الرأي السائد أن البصريين لم يستشهدوا بالحديث مطلقاً، وقد استند العلماء قديماً والباحثون حديثا في هذا إلى ما قاله أبو الحسن بن الضائع المتوفى سنة "680 " وفي شرح الجمل الزجاجية رداً على ابن خروف المتوفى سنة "609" وتابعه أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة "745"[3] في شرح التسهيل راداً على ابن مالك ومنكراً عليه استشهاده بالحديث والواقع أن الباحث يجد سكوتاً مطبقاً من العلماء الأقدمين حول الاستشهاد بالحديث فلم يصدر من أحدهم كلام صريح ما يفيد أنهم منعوه بل ونجد في كتبهم استشهاداً بالحديث وإن كان قليلا ... وقد اشتد هذا الخلاف وأصبح واضحاً كل الوضوح في القرنين السابع والثامن من الهجرة[4]، حيث انقسم العلماء إلى ثلاث فئات:
فئة جوزت الاستشهاد بالحديث وفئة منعته وأخرى توسطت بينهما، وهي كالآتي:

الفئة الأولى: هي التي جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقاً وأكثرت من الاستشهاد به وعدته مصدراً من مصادر النحو وفي طليعتها محمد بن مالك الأندلسي المتوفى سنة "672" ، ومن أبرز رجالها (ابن خروف) الذي سبق ابن مالك في هذا الأمر لأنه أقدم زمناً منه ونجم الدين

---

[1] السيوطي ، المزهر ، ج1، ص"126".

[2] الجاحظ، البيان والتبيين ، ج2،ص"15".

[3] السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2، ص"283".

[4] إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ط3، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ،(1965)، ص"5".

الأسترابادي المتوفى سنة "686" وبعض شراح الألفية كبدر الدين بن الناظم المتوفى سنة "686"[1] وبهاء الدين بن عقيل المتوفى سنة "769" وعلي بن محمد الأشموني المتوفى سنة "900"[2] وغيرهم من أصحاب الشروح والحواشي.

أما ابن مالك فقد توسع في الاستشهاد بحيث كان من أهم مميزات مذهبه النحوي حيث كان كما يذكر عنه أبو حيان: (يكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب)[3] وأذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تجويزه ثبوت الخبر بعد لولا مستشهداً بالحديث[4] واستشهاده به في تجويز العطف على الضمير المجرور مؤيداً قراءة حمزة التي ضعفها البصريون ولم يجوزوها[5] وكذلك استشهد بالحديث في تجويز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في سعة الكلام مسنداً إليه قراءة ابن عامر[6].

وقال السيوطي: (استشهد ابن مالك على لغة أكلوني البراغيث)[7] بحديث الصحيحين: (يتعاقبون (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من ذلك حتى صار يسميها:(لغة يتعاقبون)[8]. أما رضي الدين الأسترأبادي فقد استشهد كثيراً بالحديث وزاد عليه بالاحتجاج

---

[1] السيوطي ، بغية الوعاة ، ج1،ص"568".

[2] الزركلي، خير الدين الزركلي ، الأعلام ،ط3، بيروت ،(1389-1969) ، ج5، ص"162".

[3] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1، ص "5".

[4] ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين، شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط1، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ص"65".

[5] المرجع السابق ، ص"53".

[6] المرجع السابق نفسه ، ص"167".

[7] ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تح: محمد كامل بركات ، ط1، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، (1387-1967) ،ص"44".

[8] السيوطي ، الاقتراح ، ص"19".

بكلام أهل البيت رضي الله عنهم[1] وأنت واجد استشهاده بالحديث في كل باب من أبواب شرحه على كافية ابن الحاجب كذلك فعل ابن هشام حيث كان يكثر من الاستشهاد بحيث لم يخلُ باب أو مسألة من مسائل النحو في كتبه: كالمغنى وشرح شذور الذهب وشرح قطر الندى وغيرها من الحديث يورده للاستشهاد به في المسائل النحوية واللغوية حتى كان يستعين به في تفسير الشعر أحياناً[2].

الفئة الثانية: هي التي لم تتطرق للاستشهاد بالحديث كما لم تمنعه ، فوقفت موقفاً وسطاً بين الفئتين المجوزة والمانعة، ومن أبرز رجالها أبو إسحق الشاطبي المتوفى سنة "790" ، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة "911"، وقد جوز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل الفاظها[3] ولم يرضوا عمن منع الاستشهاد بالحديث كما نقدوا من جوز الاستشهاد به دون تمييز بين ماروي منه بالمعنى أو اللفظ ، وقد أوضح الشاطبي هذا في شرحه على ألفية ابن مالك حيث قال:(لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات وأما الحديث فعلى قسمين :

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم[4].

---

[1] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1، ص"4".

[2] الأنصاري ، ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب من كتب الأعاريب ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، (1372) ، ج1، ص"100".

[3] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1، ص"6".

[4] ينظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1،ص"6".

وهنالك قسم آخر اعتنى الرواة بلفظه دون معناه وسوف نتحدث عن رواية الحديث بالمعنى ، وقد ذهب السيوطي في هذا النوع المروي بلفظه فقال: (وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ومن ثم أنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث[1] ويبدو من أقوال السيوطي أنه كان يميل إلى المانعين[2].

الفئة الثالثة: هذه الفئة من النحاة التي تطرفت فمنعت الاستشهاد مطلقاً متذرعة بوقوع الاختلاف في ألفاظه لروايته بالمعنى دون اللفظ ، وكذلك وقوع اللحن بالحديث فيه ؛ لأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم، ولهذين السببين لم يستشهد به –على رأيهم – المتقدمون من النحويين ولا المتأخرون، ومن أبرز رجال هذه الفئة: أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع المتوفى سنة "680"هـ، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان المتوفى سنة "745"هـ، حيث قال السيوطي في شرح الجمل للزجاجي نقلاً عن ابن الضائع مبينا منعه الاستشهاد بالحديث: (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد في إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب)[3] ولرأيه هذا فقد أنكر على ابن خروف استشهاده الكثير بالحديث وقال أيضا متسائلا : (لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أم هي لمجرد التمثيل)[4].

---

1 ينظر: السيوطي ، الإقتراح ، ص"16".

2 الحديثي ، د.خديجة الحديثي، أبوحيان النحوي ، ط1، مطابع دار التضامن ، بغداد (1385–1966) ، ص"436".

3 ينظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص"18".

4 ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1، ص"6".

أما أبو حيان فقد أطال القول وأسهب فيه منكرا على ابن مالك إكثاره من الاستشهاد بالحديث فقال في شرح التسهيل: (وقد أكثر المصنف – يعني ابن مالك– من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره[1]، وقد جرى الكلام مع ذلك لعدم وثوقهم إن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لمجراه مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه

و سلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي في قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن) (ملكتكها بما معك من القرآن) (خذها بما معك من القرآن) فنعلم يقيناً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق بكل هذه الألفاظ فأتت الرواية بالمرادف ولم تأتِ بلفظه .

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك .

وربما هذه التبريرات التي استند عليها مانعو الاستشهاد بالحديث بسطها السيوطي، وأمعن الكلام في هذه المسألة –كما قال– لئلا يقول مبتدئ:(ما بالُ النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث[2] وعقب القاضي عياض على ما ذكره أبو حيان ومانعو الاستشهاد بالحديث بما يلي:

---

[1] . المرجع السابق، ج1 ، ص "10"

[2] ينظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص"18".

أولا: رواية الحديث بالمعنى: "إن حجة الذين منعوا الاستشهاد بالأحاديث التي تذرعوا بها ، وهي رواية بالمعنى لا تنهض دليلا على منع الاستشهاد به بصورة باتة ، فلا ينكر أن هناك من الأحاديث التي رويت باللفظ، والواقع أن قسما من المحدثين كانوا متشددين في الرواية فلا يسمعون حديثا ولا يُحدثون بحديث إلا على لفظه حتى منع بعضهم روايته بالمعنى وجوزها الآخرون مشترطين شروطا لها".[1]

ثانيا: وقوع اللحن في الحديث؛ لأن أغلب رواته أعاجم :

كانت حجة المانعين الأخرى وقوع اللحن فيه؛ لأن كثيرا من رواته كانوا من الأعاجم ، وهي حجة واهية لأن كثيرا من رواة اللغة والشعر كانوا أعاجم كخلف الأحمر وحماد الراوية مثلا ، بل أن حملة العلم كما قال ابن خلدون في الأمة الإسلامية كان أكثرهم من العجم ... وإن كان منهم العربي في نسبته فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيخته[2] ويرجع السبب إلى طموح الأعاجم لاسيما الفرس ورغبتهم في تعلم العربية حتى مهروا فيها كما أقبلوا على القرآن يحفظونه ويتدارسونه وعلى الأحاديث يروونها فكان منهم قرّاء ومحدثون، وأقبلوا على الشعر يروونه ويقرضونه وظهر منهم شعراء مجيدون كبشار بن برد وأبي نواس وسلم الخاسر وغيرهم ، وأخيرا عرف المجوزون والمانعون أن ما في روايات الحديث من ضبط وتحرٍّ ولا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللُّغويون من كلام العرب[3].

[1] عياض ، القاضي عياض ، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، تح: السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ص"174".

[2] ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، ص"543".

[3] ينظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص "41".

ج/ الشواهد الشعرية :

نظراً لما للشعر من مكانة سامية عند العرب فقد أودعوه لغتهم ومعارفهم ، وكل ما يهم حياتهم لذا سرى الشعر على ألسنة العرب وتناقلوه مشافهة واهتموا به روايةً وحفظاً وبلغوا في ذلك حداً يصل إلى درجة التفرد والتميز ، قال ثعلب:(كان خلف الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو)[1] فالشعر معدِن علم العرب وسفر كلمتها وديوان أخبارها ومستودع أيامها[2].

قال أبو هلال العسكري عن الدور الذي يقوم به الشعر:(فلا تعرف أنساب العرب وتواريخها وآدابها ووقائعها إلا في جملة أشعارها، فالشعر ديوان العرب وخزانة حكمها ومستنبط آدابها، ومستودع علومها)[3].

فالمتتبع للشواهد في مختلف العلوم يلحظ أن الشواهد في هذه المؤلفات يغلب عليها الشعر، فنسبة الشواهد النثرية إلي الشواهد الشعرية قليلة جداً.

وما ذلك إلا لأن الشعر كان موروث العرب الذي حوى كل معارفهم[4] فالشعر كان يمثل مقدرة العرب في فنون القول ، قال الباقلاني:(معظم براعة كلام العرب في الشعر ولا نجد في فنون قولهم ما نجده في منظومه)[5].

وعلى هذا فإن الشعر عندهم يمثل الطبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم لذلك اتخذ الشعر أساساً لشواهد اللغة وقد غلب الشاهد الشعري على بقية مصادر الاستشهاد من قرآن كريم وحديث نبوي وكلام منثور .

---

[1] السيوطي ، جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، مطبعة البابي الحلبي ،سوريا ، (1384–1965) ج2، ص "159".

[2] ابن قتيبة الدينوري ،أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار،(1936) ،ج1، ص"185".

[3] العسكري ، أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، تح : محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، (1952) ص"144"

[4] القلقشندي ، أحمد بن علي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، المطبعة المصرية العامة للكتاب ، (1985) ، ص "89".

[5] الباقلاني ، أبوبكر الباقلاني ، إعجاز القرآن الكريم ، تح : أحمد صقر ، دار إحياء العلوم ، القاهرة ، ط5 ، ص"155".

د/ شواهد النثر العربي :

إن نظرة واقعية إلى حقيقة اللغة ومفهومها واستعمالاتها لاتدع مجالا للشك بأن النثر العربي أقرب ما يكون إلى تصوير واقع اللغة، فالنثر يمثل الأسلوب العام لاستعمال اللغة دون ضرورات أو قيود تعرض على القائل كما هو الحال في الشعر.

فنقصد بالنثر الحكم والأمثال والخطب والرسائل، غير أن النحويين لم يعمدوا إلى تلك الخطب، رغم شهرة العرب بها، والعله واضحة؛ وذلك لعدم وثوقهم من سلامة هذه النصوص وإذا كانت كتب النحو الأولى تخلو من الاستشهاد بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فمن الأولى أن تخلو كذلك من الخطب كمادة لإرساء قواعد النحو[1].

الخطب:

اشتهر العرب بالخطابة، حيث كانت الوسيلة الإعلامية الأولى عندهم فكان القائم بشؤون القوم أو رئيس القبيلة يصعد منبره ويلقي خطبته على الملأ فيوصل ما أراده بهذه الطريقة المباشرة . ولو كان للخطب أثر لدى النحويين ؛ لكانت خطبه صلى الله عليه وسلم أولى بالأخذ وكذلك خطب الصحابة والخلفاء الراشدين، ولم يستند العلماء على شيء منها، اللهم إلا ما ورد في كتاب العين للخليل من قوله:(وقال الحجاج ابن يوسف إن أمير المؤمنين نثر كنانته فعجم عيدانها فوجدني أصلبها عودا فرماكم بي)[2]. فهي جملة من خطب الحجاج ، ثم قال وهذا مثل: أي جرب الرجال فاختارني منهم. والأمر مختلف هنا؛ لأن الخليل قد احتج بهذه الخطبة للغة ، والاحتجاج للغة يختلف عن الاحتجاج للنحو كما هو معروف إذ أن الاحتجاج باللغة يكون

[1] عيادة، محمد إبراهيم، عصور الاحتجاج في النحو، دار المعارف(1980)،د.ط،د.تح،ص"59"

[2] ينظر : الفراهيدي ،كتاب العين ، باب العين ، ج1، "238".

بكلام المولدين والمحدثين؛ لأن مرجعها المعنى ولا فرق بين العرب وغيرهم ، أما النحو فمرجعه الضبط الإعرابي للكلمة[1].

الرسائل:

لم تكن الرسائل بشهرة الخطب ولم تكن لها أهمية كما كانت للخطب لكنها تتميز عن الخطب بميزة التدوين، فرسائل الرسول صلى الله عليه وسلم ورسائل الخلفاء والقادة والولاة كلها تمثل نموذجاً يمكن الاعتماد عليه في إثبات القواعد النحوية ولكن واقع الأمر مخالف لهذه الحقيقة ، فالذي حدث أننا لا نجد العلماء قد التفتوا إليها مع أنها وثائق مكتوبة ، فلا نجد في كتب النحو واللغة أي نماذج من تلك الرسائل أو حتى أجزاء منها مثلما نجد غيرها من فنون القول الشعرية.

الحكم والأمثال :

أما الحكم والأمثال فكثيرة في كتب النحاة واللغويين ولا يخلُ كتاب منها، وأخذت حظاً من الاستشهاد أكثر من الخطب والرسائل وذلك لقصرها وسهولة حفظها، غير أن هناك حقيقة يجب التنبيه لها وهي أن الحكم والأمثال فيها تجاوزات ومخالفات للقاعدة النحوية كما إن كثيراً من الأمثال التي أحصيت جاءت مخالفة للاستعمال كما في المثل المشهور :(أعطِ القوس باريها)[2] يريد أن صانع القوس أدرى بأسراره .

لذا كانت الحكم والأمثال موضع ثقة، إذ يمكن أن تتحقق فيها المشافهة ومن هذا الاحتمال احتج النحويون القدماء بالأمثال، وكتاب سيبويه يكشف عن ذلك وكذلك كتاب المقتضب للمبرد،

[1] فتح الله ، الشيخ حمزة فتح الله ، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ، ط1، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ج1، ص"53".

[2] ينظر: عيادة ، عصور الاحتجاج في النحو ، ص"172".

من أن النحويين وقفوا من الأمثال موقف المتسامح المجوز فيه مخالفة القاعدة النحوية على اعتبار أنها مشاركة للنظم في بعض الجوانب[1].

فأجازوا فيها من الضرورات ما جوزوه في الشعر، يقول أبو علي الفارسي: (... لأن الغرض من الأمثال إنما هو التيسير كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في جواز الضرورة فيه)[2].

[1] ينظر: ابراهيم عيادة ، عصور الاحتجاج، ص "173".

[2] المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط (1399) ،ج4، ص "70".

المبحث الثالث: حجية الشواهد :

ونعني بحجية الشواهد مدى أهليتها لبناء القاعدة النحوية، أو لدعم مذهب أو تفنيد رأي ولا يكون ذلك إلا من خلال استقراء اللغة والأخذ من واقعها، أو المسموع من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، ولاشك أن القرآن الكريم أنقى الموارد استقاءً ثم الحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب من أمثال وشعر.

قال السيوطي في الاقتراح:(السماع أعني به ما ثبت في الكلام ممن يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً)[1].

وقال الافغاني إن الكلام المسموع نفسه إما مُطَّرداً وإما شاذاً، فالاطراد والشذوذ أربعة أضرب كما قسمه علماء النحو على النحو التالي:

الضرب الأول: مطرد في القياس والاستعمال معاً كرفع الفاعل ونصب المفعول وهذا أقوى مراتب الكلام.

الضرب الثاني: مطرد في القياس والاستعمال نحو الماضي من (يزر ويدع) وقولهم : مكان (مبقل) هذا هو القياس ، والأكثر في السماع (باقل) .

الضرب الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم: استحوذ، استنوق ، والقياس الإعلال (استحاذ، استناق) .

الضرب الرابع : شاذ في القياس والاستعمال معاً كقولهم : ثوب مصوون وفرس مقوود.[2]

---

[1] السيوطي ،جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، (1936-1976) ، ص"14".

[2] . ينظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص"62".

هذا وقد وضع النحويون قوانين وضوابط للكلام المسموع حتى يكون حجة في اللغة أو النحو، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

أولاً: إن العربي الذي يحتج بقوله، لا يشترط فيه العدالة وإنما تشترط في الراوي ، وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره (حدثني من لا أهتم ، أو من لا أثق به)[1].

وقد ذكر المرزباني عن أبي زيد النحوي قال :(كلما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته)[2].

ثانياً: إن هذه اللغات على اختلافها تعد كلها حجة ، كما صرح بذلك السيوطي بقوله:(اللغات على اختلافها كلها حُجة)[3] وذلك كلغة الحجازيين في إعمال (ما) ولغة التميميين في تركه ، وكل منهما يقبله القياس. ويستطرد بقوله: (ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين)[4].

ثالثاً: الشاهد النحوي يجب أن يكون معلوم القائل، فلا يجوز الاحتجاج بشعر ونثر لا يعرف قائله، وقد صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف[5] وكان علة ذلك ؛ خوفاً أن يكون لمن لا يوثق بفصاحته.

---

1 السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ج1 ، ص"258".

2 السيوطي ، الاقتراح ، ص "21" .

3 المرجع السابق، ص"24".

4 السيوطي ، المزهر ، ص"21".

5 الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط2،(1953) ، ج1، ص"214".

رابعاً: الكلام الأبتر لا يكفي أن يكون شاهداً، إذ كثيراً ما يكون داعياً للخطأ في المبنى والمعنى، وعليه لابد من الرجوع إلى الشاهد في ديوان صاحبه إن كان شعراً وفي مصادره المحققة الأولى إن كان نثراً لمعرفة ما قبله وما بعده.

خامساً: من الضوابط التي وضعت أيضاً أنه يجب التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى على السَّعة والاختيار.

سادساً: الشاهد النحوي إذا ورد فيه الاحتمال سقط به الاستدلال ويستطرد السيوطي نقلاً عن ابن فارس قوله:

"ويقع في الكلمة الواحدة لغتان، كالحَصاد والحِصاد وقد يقع فيها ثلاث لغات كالزُّجاج والزَّجاح والزِّجاج وقد يقع فيه خمس لغات وهذه اللغات كلها صحيحة ألا إن بعضها من كلام العرب أصح وأفصح"[1].

غير أن هذه القوانين التي وضعها العلماء في الكلام المسموع غير مُطَّردة في بعض الأحيان ؛ وذلك لأن العربي كان إذا قويت فصاحته ارتحل وتحدث بما لم يسمع عند أحد سواه ، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه: (أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها)[2].

[1] ينظر: السيوطي ، المزهر ،ج1، ص"259".

[2] حسن، عباس حسن ،اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط1، دار المعارف ،القاهرة،ص"36".

المبحث الرابع: عصور الاحتجاج بالشعر ونهايتها :

كان الرواة الأوائل يعتزون بالشعراء القدماء اعتزازاً جعلهم يوقفون الاحتجاج بالشعر على شعرهم دون غيرهم ظناً منهم أن النموذج الأعلى للغة يتمثل في طائفة عاشت في فترة سابقة وذلك وقبل انتشار الإسلام، ونشر رايته لا على البلدان العربية فحسب بل على البلدان الأجنبية كذلك مما أدى إلى تسرب بعض الكلمات الأجنبية إلى العربية مما أدى بدوره إلى فساد اللسان العربي.

فكان لابد لنا من الرجوع إلى المنابع النقية للغة في أهلها وفي زمان مضى ، ولكن العلماء اختلفوا في تحديد تلك الفترة الزمانية ، أتنتهى ببداية العصر الإسلامي ؟ أم امتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري؟ أم تمتد إلى إلى أواخره؟ ثم هل ينطبق هذا التحديد الزمني على الحضر والبادية ؟[1]

وسنلقي بعض النصوص التي تلقي ضوءاً على موقف العلماء من كل هذا ، قال الأصمعي عن أبي عمر بن العلاء: (جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي).

ويقول أبو عمر بن العلاء:(لقد حسُن هذا المولد حتى هممت من أمر صبياننا بروايته)[2] وهو يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولداً.

وقال عن الأعشى :(مثل البازي يضرب كبير الطير وصغيره ويقول نظيره في الإسلام جرير ونظير النابغة الأخطل ، ونظير زهير الفرزدق)[3]

---

[1] ينظر : محمد إبراهيم عيادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص"193".

[2] القيرواني ، ابن رشيق القيرواني ، العمدة في محاسن أهل الشعر ونقده ، تح : محمد قرقزان، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، ص"345".

[3] ينظر : المرجع السابق، ج1 ، ص"75".

ثم يقول : (ختم الشعر بذي الرُّمة والرجز برؤبة)[1]

ويقول الأصمعي: (بشار خاتمة الشعراء ووالله لولا أن أيامه تأخرت ؛ لفضلته على كثير منهم[2].

ويروي ثعلب عن الأصمعي قوله :(ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج[3]. ويقول الأصمعي أيضاً: (الكميت بن زيد ليس بحجة وكذلك الطرماح)[4]. ويفند هذا الرأي بقوله: (كانا يقولان ما قد سمعاه ولم يفهماه) ويقول ابن الأعرابي مقارناً بين أشعار القدماء والمحدثين:(إنما أشعار هؤلاء المحدثين مثل أبي نواس وغيره ، مثل الريحان يشتم يوماً ويزوي فيرمي أشعار القدماء كالمسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً)[5].

ويبدو واضحاً أن آراء العلماء تباينت واختلفت وجهات نظرهم في شعر هؤلاء الشعراء ، فبالرغم من نفور بعضهم ، مع استحسانهم كابن الأعرابي، نجد أن من كبار النحاة من أخذ بشعرهم، فالناظر إلى كتاب الخليل، وكتاب سيبويه، يجد أن الخليل يحتج بشعر الفرزدق وجرير، المولدين في نظر أبي عمرو، ويحتج بشعر الكميت والطرماح الذين أخرجهما أبو عمرو ابن العلاء والأصمعي من حلبة الاحتجاج ، مع وجودهما في الإطار الزمني ، كما استشهد سيبويه بشعر بشار الذي يعد أو خط خارج الإطار الزمني[6].

---

[1] الجمحي، ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ،دار المدني، جدة ، د. ط ، د .تح ، ص"55".

[2] السيوطي ، المزهر ، مرجع سابق ، ج2، ص"301".

[3] الأصفهاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، الأغاني ، شرحه : سمير جابر ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، ط2،(1412-1992) ،ج3،ص"143".

[4] المزرباني ،محمد بن عمران ، الموشح ، تح ، محمد علي البجاوي ،دار النهضة ، مصر،(1385)هـ، ص"326".

[5] المزرباني ، الموشح ، ص"3".

[6] محمد إبراهيم عيادة ، عصور الاحتجاج في النحو ، ص"210".

وقد اشترط بعض العلماء في الاحتجاج بشعر المولدين توافر الثقة في الشخص الذي يحتج بشعره، وقد اختار الزمخشري وتبعه الرضي فاستشهد بشعر أبي تمام حيث قال صابح المواهب الفتحية :(وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه).

ويستطرد صاحب المواهب الفتحية فيقول: (ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه)[1].

ويبدو مما سبق أن العلماء كانوا يأخذون عن الثقة ، ولولا ذاك لما تخطو أبا نواس ولم يحتجوا بشعره وذلك لعدم وثوقهم به ونقل محمد ابراهيم عيادة عن ابن جني أنه شرح له أرجوزة ووصفه بمعرفة لغات العرب وأيامها ومآثرها ووقائعها ويقول فيه:(لولا أن غلب عليه الهزل لاستشهدت بكلامه)[2].

وينسب صاحب المواهب الفتحية للإمام الشافعي قوله (لولا مجونه لأخذت منه ، ويستطرد فيقول:(وإذا جاز الاستشهاد بشعر أبي تمام فلم لا يجوز الاستشهاد بشعر ابن هاني)[3].

ويذهب ابن قتيبة مذهباً أكثر مرونة وعدلاً في الأخذ عن الشعراء فيقول : (... ولا نظرت إلى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه ، ولا إلى المتأخر منهم بعين الاحتقار لتأخره بل نظرت بعين العدل على الفريقين وأعطيت كلاً حظه ووفرت عليه حقه ...)[4].

إذ لا ضابط عنده سوى الجودة والشعر الرصين جيد السبك . هذا وقد قسم العلماء الشعراء وغيرهم ممن يؤخذ عنهم إلى أربع طبقات هي[5]:

---

[1] الشيخ حمزة فتح الله ، المواهب الفتحية ، ج1، ص"53".

[2] محمد إبراهيم عيادة ، عصور الاحتجاج في النحو ، ص"213".

[3] المواهب الفتحية ، الشيخ حمزة فتح الله ، ج1، ص"75".

[4] الدينوري ، ابن قتيبة الدينوري ، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر ، دار المعارف، القاهرة ، ط2،(1966)،ج1،ص"62".

[5] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج1،ص"50".

الطبقة الاولى: الشعراء الجاهليون وهم الذين أتوا قبل الإسلام كامريء القيس والأعشى .

الطبقة الثالثة: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان .

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون وهم الدين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون هم ومن بعدهم إلى زماننا هذا كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهم اجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الطبقة الرابعة كما قال البغدادي: فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً[1] ويؤيد ذلك السيوطي في الاقتراح بقوله: الذي نقله البغدادي"... أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية"[2]، كما تم وضع هذه الطبقات للشعراء، لم يغفل العلماء في وضع مقياس زماني ومكاني للكلام الذي يحتج به.

أ/ المقياس الزماني:

ونعني به تلك الفترة التي وثقها العلماء لقبول كلام العرب وتلك القبائل التي حددوها موطناً للفصاحة، ولقد سمَّى العلماء العصور التي ظلت فيها سلائق العرب خالصة من الشوائب بعصور الاحتجاج ولهذا ميزوا العرب بعرب الأمصار، وعرب البادية، فعرب الأمصار يحتج بكلامهم شعراً ونثراً ، ولقد نقل عن ثعلب عن الأصمعي أنه قال:(ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج)[3].

ويروي السيوطي أن عرب البادية يحتج بشعرهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري[4].

---

[1] البغدادي ، خزانة الأدب ،ج1، ص"51"

[2] البغدادي ، المرجع السابق، ج1، ص"51"

[3] السيوطي، المزهر ، ص"20".

[4] السيوطي، الاقتراح، ص"70".

وفي ذلك يقول ابن جني الذي ذكره عباس حسن قائلاً: " لو فشا من أهل الوبر ما شاع من لغة أهل المدن من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك ما يرد عنها في وقتنا هذا"[1].

ب / المقياس المكاني:

ونعني به نظرة العلماء إلى القبائل التي اطمأنوا لفصاحتها وقوة سليقتها التي لم تفقد بسبب الاختلاط بالبيئات الأجنبية، تلك القبائل التي جعلوها نموذجاً للأخذ عنها، من حيث صحة بنية الكلمات، وكيفية استعمالها في التركيب، ولعل أولى تلك القبائل التي يستشهد بكلامها والقبائل التي يمنع الأخذ منها ماروى عن أبي نصر الفارابي حيث جاء في المزهر قوله:(وكانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس، والذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدى غيرهم هم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ من غيرهم من سائر أطراف بلادهم المجاورة)[2].

أما عن الجانب التطبيقي فلم يكن هنالك التزام بتلك المقاييس التي وضعت كأساس لقَبول لغة القبائل أو ردها ، وأكبر دليل على ذلك ما هو موجود في كتب النحاة الأوائل فقد ورد فيها ذكر قبائل كثيرة ، فمثلاً سيبويه استشهد في كتابه بشعر قبائل عربية كثيرة لم يرد ذكرها عند الفارابي فمنها عقيل وتميم وبني حارث وتغلب وربيعة وهذيل وغيرها من القبائل، وإذا نظرنا لابن جني في باب اختلاف اللغات[3] فنجده لا يقيم وزناً للفروق اللغوية بين القبائل.

---

[1] عباس حسن ، اللغة العربية بين القديم والحديث ، ص"62".

[2] السيوطي ،المزهر، ج10، ص"212".

[3] ابن جني ،أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ،تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ،(1995) ،ج2،ص"35".

الفصل الثاني: الاستثناء عند النحاة

المبحث الأول: تعريف الاستثناء

المبحث الثاني: أركان الاستثناء وأدواته

المبحث الثالث: ناصب الاستثناء

المبحث الرابع: أقسام الاستثناء

المبحث الخامس: فائدة الاستثناء

المبحث الأول: تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً

أولاً : تعريف الاستثناء لغة :

ورد الاستثناء في اللغة بمعنى صرف الشيء عن مكانه ، جاء في لسان العرب: (والثنيا من الجذور: الرأس والقوائم سميت ثنيا؛ لأن البائع في الجاهلية كان يستثنيها إذا باع الجذور فسميت للاستثناء الثنيا)[1].

وجاء في لسان العرب أيضاً : (واستثنيت الشيء من الثني : حاشيته والثنية ما استثنى)[2].

كما جاء (الثني) في لسان العرب بمعنى العطف والكف في قوله : (وثنيت الشيء ثنياً : عطفته . وثناه أي كفه ، ويقال : جاء ثانياً من عنانه)[3].

وعرفه الجوهري بأنه يقصد به تثنية الشيء مرتين ، حيث يقول: (و الثني مقصور الأمر يعاد مرتين)[4].

وعرفه صاحب المصباح المنير بقوله : (و الاستثناء استفعال من ثنيت الشيء "اثنيه ثنياً" من باب رمى إذا عطفته ورددته وثنيته عن مراده إذا صرفته عنه وعلى هذا فالاستثناء صرف العامل عن تناول المستثنى)[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب ، مادة ثنى ،ج14،ص"125".

[2] المرجع السابق، ج14،ص"124".

[3] المرجع السابق نفسه ،ج14، ص"115".

[4] الجوهري ، الصحاح ،ج6،ص"294".

[5] الحموي ، المصباح المنير ،صححه : مصطفى السقا ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ،ج2،"325".

ثانياً :الاستثناء اصطلاحاً:

يُلاحظ أن بعض النحاة قد تأثر بالمعنى اللغوي للاستثناء في تعريفهم الاصطلاحي له ، منهم ابن يعيش حيث يقول (اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه ، باستخراج المستثنى من أن يتناوله الأول)[1].

ورد الاستثناء بمعنى : الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل ، فالإخراج جنس ، وبـ (إلا) إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلاً يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديراً ، وهو المفرغ[2].

وعرفه العكبري بقوله: هو استفعال من (ثنيت عليه) أي عطفتُ والتفتُ ؛ لأن المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور[3].

ويعرفه أبو حيان الأندلسي نقلاً عن السيوطي فيقول: "هو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة إلا ، أو ما في معناها"[4] ومن النحاة المحدَثين الذين عرفوا الاستثناء يوسف الصيداوي حيث يقول : (والمستثنى بـ(إلا): اسم يذكر بعد إلا مخالفاً لما قبلها نحو: (جاء الطلاب إلا خالداً)[5].

ويقول أحمد فارس الشدياق في تعريف الاستثناء : (الاستثناء هو إخراج الثاني من حكم الأول بـ (إلا) أو بإحدى أخواتها وهي : غير و سوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون بيد لمّا)[6]

---

[1] ابن يعيش : موفق الدين الأسدي ، شرح المفصل ،عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ،ج2، ص"75"

[2] المرجع السابق ،ج2، ص"75"

[3] العكبري: أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ،تح: غازي سليمان ، دار الفكر ، بيروت ،(1422–2001) ،ج1،ص"302".

[4] السيوطي ، بغية الوعاة ، ج2، ص"280".

[5] الصيداوي: يوسف الصيداوي ، الكفاف، دار الفكر ، بيروت ، ط1(1420–1999) ،ج1،ص"300".

[6] الشدياق ، أحمد فارس الشدياق ، غنية الطالب ومنية الراغب ، دار المعارف للطباعة ،تونس،ص"71".

أما التعريف الذي يرى الباحث أنه أكثر استعمالاً لمفهوم المستثنى فهو تعريف ابن مالك في التسهيل حيث يقول :(هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ (إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة)[1].

ويستحسن الباحث تعريف ابن مالك ؛ لأنه يشتمل على كل أدوات الاستثناء في قوله : (بـ (إلا) أو ما بمعناها) كما أنه يشمل كل أنواع الاستثناء من متصل ومنفصل ومنقطع ومفرغ وموجب ومنفي .

فمثال المتصل نجده في قوله : (المخرج تحقيقاً) وذلك كقولك : (جاء الطلاب إلا واحداً).

ومثال المنقطع نجده في قوله : (أو تقديراً) وهو كقولنا (ما رأيت القوم إلا حماراً) .

ومثال الموجب في قوله :(من مذكور) وهو كقولك : (أكل الرجال إلا خالداً) .

ومثال المنفي في قوله : (من متروك) وهو كقولنا :(ما رأيت إلا محمداً) والتقدير : رأيت محمداً.

[1] ينظر : ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص"101".

المبحث الثاني: أركان الاستثناء وأدواته

للاستثناء ثلاثة أركان : (المستثنى منه، أداة الاستثناء ، المستثنى) .

وتعتبر أدوات الاستثناء عنصراً مهماً؛ لأنها تحمل معناه وبها تركيب الاستثناء ، أما أدوات النحو الأخرى فيجوز حذفها ففي الاستفهام مثلاً يجوز أن نحذف الأداة فنقول (أنصت إلي أُحدثك) والمراد : إن تنصت إلي أحدثك؟).

وفي النداء يجوز أن نحذف أداة النداء فنقول: (رب اغفر لي) والمراد: (يارب اغفر لي).

أما في الاستثناء فلا يجوز أن يأتي تركيب يفيد الاستثناء بدون أداة استثناء .

وأدوات الاستثناء هي : (إلا ، غير ، سوى، ليس ، لا يكون ، خلا ، عدا ، حاشا) وهنالك أدوات أخرى عدها بعض النحاة من أدوات الاستثناء وهي : (لما ، لاسيما ، بيد) وسوف أتناول هذه الأدوات كلها بالتفصيل – إن شاء الله – مبيناً أقوال النحاة مع الاستحسان .

أ| إلاّ : وهي أصل الباب:

حرفيتها وأصالتها :

(إلا) بكسر الهمزة وتشديد اللام حرف من حروف المعاني يفيد معنى الاستثناء ، واعتبرها النحويون من أدوات الاستثناء والمتتبع لأقوالهم يرى أنهم أجمعوا على حرفية (إلا) وعلى رأسهم سيبويه حيث يقول : (فحرف الاستثناء إلا)[1].

[1] سيبويه ، أبو بشر عثمان بن قمبر ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، (1408–1988) ،ج2، ص"301".

ومنهم ابن عصفور حيث يقول : (إلا وهي حرف)[1]، ويقول الشيخ خالد الأزهري : "للاستثناء ثمان سبع أدوات" ، وهي أربعة أقسام :

اولاً إلا:

وهي حرف عند الجميع[2]، أما الفاكهي فيقول في شرح قطر الندى : (وأدوات الاستثناء ثمانية وهي أربعة أقسام : ما هو حرف إلا ...)[3] وعلى هذا جُل العلماء ، فإجماعهم على حرفيتها أمر مسلّم به؛ لعدم وجود مخالف.

أما عن أصالتها فقد اعتبرها النحاة أم الباب ، بل هي الأصل ، والأدوات الأخرى محمولة عليها.

قال ابن يعيش : "وإلا أم حروف الاستثناء وهي المسؤولة عن هذا الباب"[4] وقال أيضاً : (أصل الاستثناء أن يكون بـ "إلا")[5] وقد علل ابن يعيش هذه الأصالة بقوله: (وإنما كانت إلا هي الأصل ؛ لأنها حرف وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك: ما قام زيد ، من الإيجاب إلى النفي وكذلك الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك: أقام زيد ؟ وكذلك حرف التعريف ينقل النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون إلا هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص[6].

---

[1] ابن عصفور، علي بن مؤمن ، المقرب ، تح : أحمد عبد الستار الجوادي ، عبد الله الجبوري ، (1391-1971) ج1، ص"166".

[2] الأزهري ، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ،تح: محمد باسل بيصون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (1421-2000) ،ص"537".

[3] الفاكهي ، يس بن زين الدين ، شرح الفاكهي لقطر الندى ، مكتبة مصطفى ، مصر ، (1971) ص"150".

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2،ص"77".

[5] المرجع السابق، ج2،ص"83".

[6] المرجع السابق نفسه ، ج2، ص"83".

والقول بحرفية (إلا) وأنها بسيطة غير مركبة تتوسط بين العامل والمستثنى وهذا عليه أكثر النحاة وعلى رأسهم سيبويه إذ يقول: (فحرف الاستثناء إلا)[1].

وابن عصفور الذي يقول في المقرب : (إلا وهي حرف استثناء)[2] ، ووجه الخلاف بين الرأي الأول والرأي الثاني في أن الرأي الأول يجعل (إلا) مركبة من (إن) و (لا) فيكون العمل في الرفع والنصب.

أما الرأي الثاني : أنها غير مركبة مع أن أصلها من حرفين جعل العمل لـ (إلا) فقط .

وقد اعتبرها سيبويه هي الأصل وما جاء من الأدوات الأخرى محمول عليها[3].

وقال القرافي ناسباً ذلك إلى الشيخ ابن عمرون : أصل الاستثناء إلا وما عداها محمول عليها ؛ لأنها حرف، والأصل في نقل الكلام الحروف ، كقولك : قام زيد ، ثم نقول : ما قام زيد فتنقله (ما) للنفي وكذلك هل والهمزة تنقلان الكلام إلى الاستخبار وكذلك حرف التعريف ينقل من التنكير إلى التعريف ، فكذلك تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص[4].

تركيب إلا:

اختلف النحاة في إلا أهي مركبة أم بسيطة على النحو التالي :

طائفة من النحويين يقولون إن (إلا) مركبة من (إنَّ) المشددة و (لا) العاطفة جُمعت (إنَّ) مع (لا) فأصبحتا حرفا واحداً ، ونسب النحاة هذا الرأي إلى الفراء والكوفيين .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص"309".

[2] ينظر : ابن عصفور ، المقرب ، ج1، ص"166".

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص"309".

[4] ينظر : القرافي : الاستغناء ، ص "122".

ومن الذين نسبوا هذا القول للفراء الرضي في شرح الكافية حيث يقول : (إلا مركبة من (إنَّ) و (لا) العاطفة ، حُذفت النون الثانية من (إنَّ) المشددة وأُدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم بعدها بـ (إن) إذا اتبع ما قبلها في الإعراب ، بـ (لا) العاطفة فكأن أصل : قام القوم إلا زيداً ، قام القوم ، إن زيداً لا قام أي : لم يقم ، فـ (لا) لنفي حكم ماقبل (إلا) ونقضه نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً فهو كقولك : (كأن زيداً أسد) والأصل عند بعضهم : (إن زيداً كالأسد) ، فقدموا الكاف وركبوها مع (إن)[1].

ثانياً : غير وسوى:

عد بعض النحاة (غير وسوى) من أسماء الاستثناء التي تعرب إعراب ما بعد إلا وأن ما بعدها مضاف .

ومن النحاة الذين قالوا بإسمية (غير وسوى) ابن عصفور حيث يقول : غير وسوى ، بضم السين وكسرها وسواء بفتحها وهي أسماء[2]، كما اعتبرهما سيبويه من الأسماء محمولة على معنى إلا وذلك بقوله :(وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا وغير وسوى)[3].

وقد علل ابن يعيش سبب حمل (غير) على (إلا) لأن غير تشبه إلا في مخالفة ما قبلها لما بعدها في النفي والإثبات ، فإذا قلت : (مررت بغير زيد) فالذي وقع به المرور ليس زيداً أو قلت : (ما مررت بغير زيد) لكان الذي نفى عنه المرور ليس بزيد وبهذا تكون (غير) قد تخالف ما قبلها مع ما بعدها شأنها في ذلك شأن (إلا)[4].

---

[1] ينظر :الرضي ، شرح الكافية ، ج2، ص"115".

[2] المرجع السابق، ج1، ص"166".

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص"309".

[4] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2، ص"83".

أما سوى فهنالك خلاف بين النحويين ، هل هي ظرف أم اسم حيث ذهب الكوفيون إلى جواز الاسمية والظرفية في (سوى) وذهب البصريون إلى أن سوى إنما هي ظرف ليس غير.

واحتج الكوفيون على أنها تكون اسماً بمنزلة غير ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض.

واحتج البصريون بقولهم : (إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً ، نحو قولهم: (مررت بالذي سواك) حيث وقوعها على ظرفيتها بخلاف (غير) ، نحو قولهم: (مررت برجل سواك) أي مررت برجل مكانك ، أي يغني غناءك ويسد مسدك[1] وكذلك سيبويه يرى أنها ظرفية في معنى الاستثناء حيث يقول : وما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل – رحمه الله – إن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء[2].

أما ابن يعيش فيؤكد كلام سيبويه بأن سوى ظرف من ظروف الأمكنة ويرى أن معناها إذا أُضيف كمعنى مكانك؛ لأنك إذا قلت جاء رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك[3] وقد تتبع القرافي هذا التعليل فيقول في الاستغناء : قال سيبويه : ... وتقول : قام رجل سواك ، أي مكانك ويغني غناءك ويسد مسدك[4].

---

[1] الأنباري، الإنصاف ، ج1، ص"294".

[2] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص"35".

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2، ص"38".

[4] القرافي ، شهاب الدين القرافي ، الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تح : طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، (1402–1982) ، ص"104".

إعراب غير وسوى:

من المعلوم أن غير محمولة على إلا لذا يكون حكمها الإعرابي هو حكم الاسم الواقع بعد إلا نفسه يقول سيبويه : (اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه ، فأتاني غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا ، وخروجه مما يدخل فيه غيره : ما أتاني غير زيد[1].

وهنالك موضع لا يجوز فيه أن تقع (غير) موقع (إلا) وذلك عندما تكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ به بعد إلا وفي ذلك يقول سيبويه : لا يجوز أن تكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ به بعد إلا ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزي من الاستثناء ألا ترى أنه قال : أتاني غير عمرو وكان قد أخبر أنه لم يأته وإن كان يستقيم أن يكون قد أتاه[2].

أما سوى فقد اختلف النحويون حول إعرابها كما يلي :

1/ أعربها بعضهم إعراب الأسماء وقد نسب الرضي هذا الرأي للكوفيين حيث يقول:(وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف رفعاً ونصباً وجراً كـ (غير) وذلك لخروجها على معنى الظرفية على معنى الاستثناء[3].

2/ منهم من يرى أنها ملازمة للظرفية مثل سيبويه .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص"343".

[2] المرجع السابق ،ج2، ص"343".

[3] الاسترابادي ، رضي الدين محمد بن الحسين ، شرح الكافية ، تح : أصيل بديع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1419-1998) ،ج2، ص"163".

3/ منهم من يرى أنها منصوبة على الظرفية وقد ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل بقوله : (وأما سوى فظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى مكانك ،فإذا قلت : جاء رجل سواك فكأنك قلت : جاء رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فتنصب سواك على كل حال؛ لأنها ظرف)[1].

أما الرضي فقد نسبه إلى البصريين حيث يقول في شرح الكافية:(وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية ؛ لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى من صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل، ويحمل معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه (صلة) بخلاف غير نحو : (جاءني الذي سوى زيد)[2].

ثالثاً: حاشا ، عدا، خلا :

أ/ حاشا :

اختلف النحاة في حاشا بين الاسمية والفعلية وذلك إذا استعملتها بمعنى إلا وتحقق فيها إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه . فسيبويه يرى أنها حرف ، فيقول في كتابه : (وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر مابعده ، كما تجر حتى مابعدها وفيه معنى الاستثناء)[3]

وقد نسب الأنباري هذا الرأي القائل بحرفيتها إلى البصريين[4].

وقد عللت طائفة من النحاة حرفيتها بثلاثة أسباب :

---

[1] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج2، ص"343".

[2] ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، ج2، ص"343".

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص" 349".

[4] الأنباري ، الإنصاف ، ج1، ص"278".

1/ أنها لا تقبل نون الوقاية فنقول : (حاشاي) ولا نقول : (حاشاني) إذ لو كانت فعلاً لقبلت نون الوقاية ، يقول الرضي في شرح الكافية : (وبعد حاشا في الأكثر) التزم سيبويه حرفية حاشا ، لقولهم :(حاشاي) من دون نون الوقاية[1].

2/ ولا يحسن دخول (ما) عليها فلا نقول : (ما حاشا زيداً) وقد جاءت مسبوقة بـ (ما) في قول الشاعر :

رأيتُ الناسَ ماحاشا قريشاً فإنا نحنُ أفضلهم فعالاً[2]

3/ وما بعدها يأتي مجروراً ولو كانت فعلاً لما جاز ذلك.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) فعل ماضي وذهب بعضهم بأن (حاشا) فعل استُعمل استعمال الأدوات[3].

وهناك رأي يرى أن (حاشا) مترددة بين الحرفية والفعلية فتستعمل حرفاً ويُجر بها المستثنى ، وتستعمل فعلاً وينصب بها المستثنى ، وهذا الرأي للمبرد تارة من الحروف وتارة أخرى من الأفعال[4].

وفي شرح ابن عقيل: المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر ، فتقول: (قام القوم حاشا زيد) بجر زيد ، وذهب الاخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة – منهم المصنف – إلى أنها مثل: (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها ، وحرفاً تجر ما بعدها فتقول : (قام القوم

---

[1] الرضي ، شرح الكافية ، ج2، ص"152".

[2] الانباري ، الإنصاف ، مرجع سابق ، البيت منسوب للأخطل في الإنصاف ولم أحصل عليه في ديوانه ، ج1، ص"278".

[3] المرجع السابق ، ج1، ص"278".

[4] المبرد ، المقتضب ،ج4 ، ص"391".

حاشا زيدٍ ، حاشا زيداً) وحكى جماعة – منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني – النصب بها ومنه :

(اللهم اغفر لي ، ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع)[1].

ب/ عدا وخلا :

هناك خلاف بين النحاة في (عدا وخلا) فسيبويه[2] يرى أنهما فعلان يخرجان المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه وقد جاءت بمعنى جاوز ، يقول سيبويه: "وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيد ، أتاني القوم عدا عمراً ، فكأنك قلت : جاوز بعضهم زيداً"[3].

أما ابن يعيش فيرى أنهما فعلان وذلك بدليل قوله :"إن الواقع بعدهما لابد أن يكون منصوباً سواء كان الاستثناء موجباً أم منفياً"[4] وذكر أبو حيان الأندلسي "أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض بخلا"[5]، ويرى الصبان: "جواز الحرفية والفعلية فيهما إلا أن الجر بهما قليل"[6]، ومن الجر بخلا قول الأعشى :

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما *** أعد عيالي شعبةً من عيالِكا[7]

ومن الجر بعدا قوله :

أبحنا حيّهم قتلاً وأسراً *** عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ[8]

---

[1] ابن مالك ، شرح ابن عقيل ، ج1، ص"621".

[2] سيبوية ، الكتاب ، ج2، ص" 349".

[3] المرجع السابق ، ج2، ص"348".

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2، ص"77".

[5] الأندلسي ، أبو حيان الأندلسي ، تذكرة النحاة ، تح : عفيفي عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط1،(1406–1986) ،ص"441".

[6] الصبان ، أبو العرفان علي بن الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1417–1997) ،ج2، ص"24".

[7] المرجع السابق ، ج2، ص"441".

8 ابن مالك ، شرح ابن عقيل ، ج1، ص"619".

والفعلية إذا نصبت نحو قول الشاعر :

ألا كل شيء ماخلا اللهَ باطلٌ وكل نعيم لامحالةَ زائلُ[1]

ويرى أبو العباس المبرد أن (عدا وخلا) فعلان ينصبان ما بعدهما وعلل لذلك بأن عدا معناها جاوز لأنك إذا قلت : جاء القوم عدا زيداً ، أي جاوز بعضهم زيداً ، وأن خلا من قولهم خلا يخلو[2].

وذكر عباس حسن أن (عدا وخلا) من الأفعال التي تكون تارة أفعالا وتارة أخرى حروفا[3].

رابعاً : ليس ولا يكون :

يرى كثير من النحويين أن (ليس ولا يكون) فعلان ناسخان وقد أشار ابن هشام في مغني

اللبيب إلى أن ليس فعل لا ينصرف[4]، وقال بعض النحاة إن (ليس) حرفاً بمنزلة (ما) ، منهم منهم الفارسي وابن شقير وجماعته وابن هشام يرجح أن تكون (ليس) فعلاً بدليل دخول الضمائر عليها [5].

ويرى الشيخ خالد الأزهري أن المستثنى (بليس ولا يكون) مستثنى واجب النصب؛ لأنه خبرهما[6].

---

[1] لبيد، لبيد بن أبي ربيعة ، ديوان لبيد بن أبي ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، ص"132".

[2] ينظر : المبرد ، المقتضب ، ج4، ص"391".

[3] حسن ، عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، ج2 ، ص"354".

[4] ابن هشام ، المغني ، ج1، ص"323".

[5] المرجع السابق ، ج1، ص"323".

[6] الأزهري ، شرح التصريح ، ج1ن ص"538".

أما عباس حسن فيرى أن (ليس ولا يكون) أفعال خالصة ، وحكم المستثنى بهما وجوب النصب، باعتبارهما خبراً لهما، يقول في ذلك : (فأما الأدوات التي هي أفعال خاصة فتنحصر في فعلين جامدين ناسخين ، هما (ليس ولا يكون)[1].

نصب المستثنى بهما :

المستثنى يكون منصوباً بهما دائماً باعتباره خبراً لهما واسمهما يعود على البعض المتقدم في الجملة ويقول ابن مالك في التسهيل : (ويستثنى بـ (ليس ولا يكون) فينصبان المستثنى خبراً ، واسمهما بعض مضاف إلى المستثنى منه لازم الحذف)[2].

أما سيبويه فقد قدر هذا الضمير بقوله : (وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون زيداً ، وما أتاني القوم ليس زيداً كأنه حين قال : بعضهم زيد فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً).

و قد سار على كلام سيبويه – بانتصاب الاسم بعد ليس ولا يكون – كل من ابن عصفور وابن يعيش ، ويقول ابن عصفور نقلاً عن سيبويه: (وأما الاسم الواقع بعد ليس ولا يكون فينتصب على أنه خبر لهما)[3].

ويقول ابن يعيش : (وكذلك الاستثناء بليس ولا يكون، لا يكون المستثنى بهما إلا منصوباً منفيا كان المستثنى منه أو موجباً)[4].

وقال ابن هشام: (والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب؛ لأنه خبرهما)[5].

---

[1] عباس حسن ، النحو الوافي ، ج1، ص"353".

[2] ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ص"106".

[3] سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص"347".

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج3،ص"78".

[5] الأنصاري ، ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ،ج2،ص"282".

موقع جملة (ليس ولا يكون) من الإعراب:

يري بعضهم أنها تقع في محل نصب علي الحال بينما يرى البعض الآخر أنها جمله لا محل لها من الإعراب .ويقول المرادي في ذلك (فإن قلت لجملتي ليس ولا يكون في محل الاستثناء محل الإعراب قلت في ذلك خلاف قيل هما في موضع نصب على الحال وقيل لا محل له من الإعراب وصححه ابن عصفور)[1]، فمن الذين قالوا بحاليتها ابن عصفور حيث يقول : (والجملة في موضع الحال كأنك قلت قام القوم ليس بعضهم زيدا)[2].

كما اعتبرهما الرضي حالا بقوله:(ليس ولا يكون هما أيضا في محل نصب علي الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء)[3].

فالذين قالوا بالحالية جعلوا العامل فيها ما قبلها ، قال القرافي :(تكون الجملة من ليس ولا يكون موضع الحال والعامل فيها ما قبلها[4].

ومن الذين قالوا بأنها جملة استئنافيه ابن يعيش يقول :(... فجريا في هذا المكان مجري ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان في ذلك ليس ولا يكون[5].

يكون[5].

وابن هشام أيضا اعتبرها استئنافية[6].

---

[1] المرادي ، توضيح المسالك ، ص"234".

[2] ابن عصفور ، المقرب ، ص "173".

[3] الرضي ، شرح الكافية ، ج2 ، ص"124".

[4] القرافي ، الاستغناء ، ص"106".

[5] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2، ص"78".

[6] ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج2،ص"284".

وأما سيبويه فذهب إلي أنها تقع صفه ونسب ذلك إلي الخليل بن أحمد – رحمه الله– وذلك قوله: (وقد يكون صفه) ومن ذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشرا ، إذ جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك :ما أتاني أحد لا يكون ذاك، إذ كان لا يقول في موضع قائل ذاك ويدلل علي أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتتني امرأة لا تكون فلانة ،وما أتتني امرأة ليست فلانة ، فلم يجعلوه صفة ولم يؤنثوه وذلك لا يجئ صفة ؛ لأن فيه إضمار مذكر ألا تراهم يقولون: أتيتني لا يكون فلانة، وليس فلانة ، يريد :ليس بعضهن فلانة والبعض مذكر.[1]

وقد ذهب ابن عصفور إلي هذا الرأي وقال: إن من العرب من يجعل الضمير في (ليس ولا يكون) حسب الاسم المتقدم فبذلك لا تكون الجملة صفة للاسم المتقدم[2] .

خامسا: لمَّا :

بعض النحاة اعتبروا أن لمَّا حين تكون مشدده تفيد الاستثناء وقد وردت (لمَّا) في القرآن الكريم في معني إلا الاستثنائية وذلك في قوله تعالي: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (سورة الطارق / الآية 4).

وقال ابن هشام عنها : (والثالث أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية)[3].

وقد ذكر عباس حسن أن (لمَّا) تأتي بمعني إلا وقد وردت في أمثلة مسموعة وقد يكون في كلام منفي أو مثبت لكنه يقتصر على أساليب والتي من أشهرها : نشدتك الله لمَّا فعلت كذا ، وعمرك الله لمَّا فعلت كذا أي : إلا فعلت كذا[4].

---

[1] . سيبويه ، الكتاب ،ج2،ص"384".

[2] . ابن عصفور، المقرب ، ص "137"

[3] ابن هشام ، مغي اللبيب ، ج1، ص "310".

[4] عباس حسن ، النحو الوافي ، ج2،ص"361".

سادسا: لاسيَّما:

اختلف النحاة في (لاسيما) ويرى ابن الضائع أنها تأتي أداة استثناء يستثني بها، ومعناها التخصيص ويجر ما بعدها كقوله :أكرمني الناس ولاسيما زيدٍ أي :لا مثل زيدٍ[1]

وأيضا من الذين قالوا بأنها أداة استثناء ابن يعيش[2].

أما الذين أنكروا مجيئها للاستثناء فمنهم الرضي ،حيث يقول :(أما لاسيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور ما بعده منبه على أولويته في الحكم المتقدم وإنما عُدَّ من كلماته؛ لأن ما بعده مخرج عن ما قبله من حيث أولويته بالحكم[3].

ومن الذين أنكروا أن تكون لاسيما أداة استثناء القرافي ويقول :(أنها ليست من باب الاستثناء على الحقيقة ويدلل علي ذلك بقوله إنك إذا قلت: (قام القوم لاسيما زيد)، فإن إخراجك لزيد من القوم كان أسرعهم قياما فشابه ذلك خروج زيد عن القوم فكأنك قلت: (قام القوم إلا زيد)[4].

ويري الشلوبيني أن لاسيما ليست بمعني إلا ولا هي من باب الاستثناء[5].

---

[1] ابن الضائع، محمد بن حسن أبو عبد الله ، اللمحة في شرح الملحة ، تح :إبراهيم سالم الصاعدي ، عمادة البحث بالمملكة العربية السعودية ،ط1(1424-2004)،ج2، ص"278".

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2، ص"86".

[3] الرضي ، شرح الكافية ، ج2، ص"165".

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2، ص"86".

[5] الشلوبيني ، أبو علي الشلوبيني ، التوطئة ، يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، ص"279".

سابعاً: بيد:

ذكر عبده الراجحي أن بيد تستعمل استعمال غير بشرط أن يكون الاستثناء منقطعاً ويشترط أن تكون مضافه إلي مصدر مؤول من أن ومعموليها مثل : زيد ذكي بيد أنه مهمل[1].

وعدها بعض النحويين أيضا من أدوات الاستثناء ولا تكون إلا في المنقطع ومن هؤلاء ابن مالك حيث يقول في التسهيل :(ويساويها في الاستثناء المنقطع بيد مضافا إلي أن وصلتها[2].

وخلاصة القول إن أدوات الاستثناء هي : "إلا ، غير، سوي ، حاشا ، عدا ، خلا ، ليس ، لا يكون ، لما ، لاسيما ، بيد ، وأكثرهن استعمالاً إلا".

[1] د. عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، دار المعارف ، ط1، (1420-1999)،ص"272".

[2] ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ص"107".

المبحث الثالث: ناصب الاستثناء:

اختلف النحاة في ناصب المستثنى ولكل منهم رأي ودللوا على ذلك بشواهد؛ كي يؤكدوا صحة أقوالهم فلا بد لعرض هذه الآراء.

الرأي الأول: الفعل بواسطة إلا :

ذهب بعض النحاة إلى أن ناصب المستثنى هو الفعل بتوسط إلا ومن هؤلاء سيبويه حيث يقول: (اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق)[1].

والوجه الآخر – وهو المقصود هنا – هو أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً. و منهم ابن يعيش الذي يسير على رأي سيبويه ومن أن العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا.

وومن سار على هذا الرأي الرضي حيث يقول : (شرع يبين إعراب المستثنى، فبدأ بما يجب نصبه، إذ هو من باب المنصوبات وهو في مواضع : الأول ما اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد إلا وكون الاستثناء في كلام موجب ...).[2]

[1] . سيبويه ، الكتاب ، ص 310.

[2] . الرضي ، شرح الكافية ، ج2 ، ص 114.

وعلى هذا أيضاً العكبري حيث يقول:(والمستثنى من موجب بـ (إلا) منصوب بالفعل المتقدم، وما في معناه بواسطة إلا.[1]

الرأي الثاني (إلا):

يرى بعض النحاة أن إلا – وحدها – هي العامل في الاستثناء، وهي الناصبة دون غيرها ومن قال بهذا الرأي ابن مالك حيثٌ يقول في التسهيل: (فالمستثنى بـ (إلا) النصب مطلقاً بها لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقبلاً ولا باستثناء مضمر ولا بـ إن مقدّرة بعدها، وفاقاً لسيبويه والمبرد).

كما إن ابن عقيل نسب هذا الرأي لابن مالك بقوله:

(واختار المصنف – في غير هذا الكتاب – أن الناصب له (إلا) وقال بهذا الرأي السيوطي[2] ونسبه لابن مالك).

وقال الصبّان في الحاشية: (ناصب المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقبلاً ولا نحتاج صحتها إلى تقدير)[3]

وإلى هذا أشار القرافي بقوله: (وقيل العامل إلا؛ لأنه لا يوجد غيرها)[4].

---

[1] . العكبري ، اللباب ،ص 303.

[2] السيوطي, الهوامع, ص"252".

[3] الصبان, حاشية الصبان على شرح الأشموني, ج2 ،ص"210".

[4] القرافي, الاستثناء, ص "252".

الرأي الثالث:

معنى الفعل (أستثنى) أبدلت منه (إلا):

أشار لهذا الرأي المبرد حيث يقول:(وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع إن زيداً فيهم, فلما قلت : إلا زيداً, كانت إلا بدلاً من قولك: أعني زيداً وأستثنى فيمن جاءني زيداً فكانت بدلاً من الفعل).

ألا ترى إنك إذا قلت:(قام القوم إلا زيداً) كان المعنى فيه: (أستثنى زيداً، ولو قلت: أستثنى زيداً) لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه)[1].

وقال العكبري بهذا الرأي [2] أيضاً وهو نصب المستثنى بـ(إلا), لأنها في معنى أستثنى ونسب هذا القول إلى الزجاج، وقد نسب ابن جني في الخصائص إلى أبي العبّاس من أن (إلا) هي الناصبة؛ لأنها نائب عن أستثنى[3].

وأشار القرافي الى هذا الرأي بقوله: (وقيل: العامل فيه إلا غير أنها نائبة عن أستثنى؛ لأن هذا الفعل هو معنى الكلام والأصل في العمل للفعل أو نائبه).[4]

ومن الذين نفوا هذا الرأي ابن عقيل [5] حيث نفاه في شرح التسهيل ناسباً ذلك إلى ابن مالك كما نفاه العكبري[6] في اللباب.

---

[1] المغتضب ، المبرد, ج1, ص"261".

2 " العكبري اللباب, ج1, ص"303".

3 ابن جني, الخصائص, ج2, ص "276".

4 القرافي, الاستغناء: ص"145".

5 بهاءالدين بن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد, تحقق: محمد كامل بركات, دار الفكر, دمشق(1400هـ – 1980م, ج1, ص"145".

[6] العكبري اللباب, ج1, ص"303".

الرأي الرابع: (إنْ) المخففة من الثقيلة التي أدغمت مع (لا):

معظم النحويين – الذين ذكروا النصب بـ (إنْ) المخففة من الثقيلة – ينسبون هذا الرأي إلى الفرّاء ومنهم: الأزهري والرضي والأنباري والسيوطي.

يقول الأزهري: والثامن من إن (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا) ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في اللام، حكاه السيرافي عن الفراء)[1].

ويقول الأنباري:(ذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أن (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا) ، ثم خففت (إنَّ) وأُدغمت في (لا)[2].

والسيوطي أيضاً ينسبه إلى الفراء بقوله:(إنه بـ(إنْ) مخففة ركبت منها, ومن (لا)[3].

وذهب ابن يعيش إلى فساد هذا القول المنسوب إلى الفراء بقوله :(وهو قول فاسد أيضاً كأن يعطف عليه ولم يجر فيه النصب)[4].

الرأي الخامس:

(أنَّ) المقدرة بعد (إلّا):

نسب هذا القول إلى الكسائي بتقدير (أنَّ) بعد (إلا)، فنقول: قام القوم إلا أنَّ زيداً لم يقم، فيكون زيداً اسمها وخبرها محذوف.

ويقول الرضي في شرح الكافية: وقال الكسائي: هو منصوب إذ انتصب بـ (أنَّ) مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أنَّ زيداً لم يقم[5].

---

[1] الأزهري ، شرح التصريح: ج1, ص"542 ".

[2] الأنباري, الانصاف,ج1, ص"261".

[3] السيوطي, همع الهوامع, ج3, ص"253".

[4] ابن يعيش, شرح المفصل, ج2, ص"77".

[5] الرضي, شرح الكافية للرضي, ج2, ص"115".

ومن الذين نسبوا هذا القول للكسائي: ابن يعيش، والشيخ خالد الأزهري، والأنباري. فابن يعيش يقول: إن الكسائي قال: جاء المستثنى منصوباً لأن التقدير فيه: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم[1].
ونسبه الأنباري إلى الكسائي بقوله :(وحكى عن الكسائي أنه قال: إنما نُصب المستثنى لأن تأويله:(قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)[2].

الرأي السادس: الفعل بغير واسطة إلا:

بعض النحاة اعتبروا أن العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم بواسطة إلا، فمن الذين أنكروا ذلك الرأي ابن مالك بقوله : (فالمستثنى بـ (إلا) النصب مطلقاً لا بما قبلها معدّي بها ولا به متسقبلاً)[3]

وقد أنكر ذلك الشيخ خالد الأزهري بقوله: الفعل المتقدم بغير بواسطة إلا[4]، وممن سار على هذا الرأي السيوطي في الهمع[5] لكنه عزاه لابن خروف، يقول السيوطي:(أنه بما قيل إلا من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا، وعزى لابن خروف انتصاب (غير) به بلا واسطة إذا وقع موقع إلا). [6]

الرأي السابع : المخالفة:

هنالك رأي يقول بأن ناصب المستثنى ليس عاملاً لفظياً ، وإنما جاء منصوباً لكونه مخالفاً للمستثنى منه وقد نسب الأزهري هذا الرأي إلى الكسائي حيث يقول في شرح التصريح:(المخالفة وحكى عن الكسائي).[7]

وقد أيد الفراء هذا القول بقوله: (فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب).[8]

---

[1] ابن يعيش, شرح المفصل, ج2, ص"76".

[2] الأنباري, الانصاف في مسائل الخلاف,ج1, ص"261".

[3] ابن مالك تسهيل الفوائد, ص "101".

[4] الجرجاوي, شرح التصريح, ج1, ص"541".

[5] السيوطي, همع الهوامع, ج3, ص"252".

[6] المرجع السابق,ج3, ص"252".

[7] ينظر: الجرجاوي ,شرح التصريح ,ج1, ص"541"

[8] معاني القرآن, أبو زكريا يحي بن زياد الفراء, تحقيق: محمد علي النجار الدار المصرية التأليف, ج1, ص "288".

الرأي الثامن: المستثنى بواسطة إلا:

يرى البصريون أن المستثنى منه في بعض الأحيان لا يكون فعلاً حتى يعمل ولذلك يتعدى بواسطة إلا إلى المستثنى.

وهذا الرأي قال به الرضي ونسبه إلى ابن الحاجب، حيث يقول: (وقال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه: المستثنى بواسطة (إلا) ، قال: (لأنه ربما لا يكون هنالك فعل ولا معناه فيعمل نحو: (القوم إلا زيداً إخوتك ، وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين).[1]

أما الأنباري فقد ذكر هذا بقوله:(وأما قولهم إخوتك إلا زيداً, فينصبون زيداً، وليس هاهنا فعل ناصب). [2]

بعد هذا الخلاف في ناصب المستثنى نلاحظ أن كثيراً من النحاة تركوا هذه الخلافات وأرسلوها بدون ترجيح رأي على آخر، حتى أن السيوطي قال في الهمع: (ولم يترجح عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف).[3]

ومع هذا يستحسن الباحث الرأي الثالث القائل: إن ناصب المستثنى هو (معنى الفعل استثنى بدلاً من إلا).

وذلك لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً فكأنك قلت: (جاء القوم واستثنى زيداً من المجئ) فكأن زيداً هنا صار مفعولاً به منصوب بـ (أستثنى) لأن أستثنى فعل والفاعل مستتر تقديره أنا وهنا وقع عليه الفعل فصار مفعولاً به، أصبح منصوباً، والله أعلم.

---

[1] ينظر: الرضي, شرح الرضي الكافية, ج2, ص "116".

[2] ينظر : الأنباري, الانصاف في مسائل الخلاف,ج1 , ص"264"

[3] ينظر : السيوطي, همع الهوامع, ج3, ص "253".

المبحث الرابع: أقسام الاستثناء

أولاً: الاستثناء المتصل :

هو خروج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه ، وعرفه ابن الناظم بقوله: (فالاستثناء المتصل, إخراج مذكوراً بـ (إلا) أو ما في معناها من حكم شامل له، ملفوظ به أو مقدر).[1] وعرفه محمد عيد بقوله :(يقصد به ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه كقوله: (أديتٌ الصلوات في أوقاتها إلا الفجر)[2].

وقال ابن مالك نقلاً عن الجرجاوي: (فإذا كان المستثنى منه حقيقية فمتصل).[3] وينقسم الاستثناء المتصل إلى قسمين:

1. المتصل الموجب:

هو ما كان المستثنى خارجاً مما دخل فيه المستثنى منه مثل: (جاء القوم إلا زيداً).

ولا يجوز فيه إلا النصب عند أكثر النحويين، يقول سيبويه في الكتاب (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره)[4].

وعلى هذا سار معظم النحاة فمنهم المبرد الذي يشير إلى نصبه بقوله: (والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم نأتي بالمستثنى بعد، فإذا كان ذلك بالنصب واقع على المستثنى وذلك نحو قولك: جاءني القوم إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً)،ويقول الرضي نقلاً عن المبرد: "إن الاستثناء التام (ينتصب) وجوباً خلافاً لغير الموجب". [5]

---

[1] بن مالك ، بدرالدين محمد جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، صيدا، بيروت, ص"287".

[2] محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، ص "484".

[3] الجرجاوي، تسهيل الفوائد، ص "101".

[4] سيبويه ، الكتاب, ،ج2،ص"330".

[5] المبرد ، المقتضب،ج4، ص" 389".

ويقول ابن عقيل: "أن الاستثناء بـ (إلا) حكمه النصب إذا وقع بعد الكلام الموجب. متصلاً كان أم منقطعاً". [1]

فكل هذا يدل على نصب المستثنى في الاستثناء المتصل ومع هذا أجد أن بعضهم جوّز إتباع المستثنى للمستثنى منه ومن هؤلاء سيبويه بقوله :(هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ... إذا لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة.[2]

2. المتصل المنفي وشبهه:

ويراد بالنفي أن يكون المستثنى منه منفياً بأداة نفي نحو(ما قام أحد إلا زيداً) وشبه النفي وهو النهي والاستفهام.

فمثال النهي قولنا: (لا يذهب أحد إلا علياً)

ومثال الاستفهام قولنا: هل قابلت أحداً إلا زيداً؟.

ومن النفي ما هو معنوي، يفهم من المعنى اللغوي للكلمة، دون وجود لفظ من ألفاظ النفي وذلك مثل قوله تعالى (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) سورة التوبة الآية "32". فمعنى يأبى : لا يريد ، ومثل: (قلَّ رجل يفعل هذا) أو ندُر رجل يفعل هذا، لأن معنى قل وندر في هذا الأسلوب السماعي هو: النفي لأن المعنى (لا رجل يفعل هذا).

والمستثنى من المنفي يجوز فيه النصب على الاستثناء ويجوز فيه البدل من المستثنى منه وقد رجح سيبويه البدل بقوله:(هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه

[1] ابن عقيل ، شرح عقيل لألفية بن مالك,ج1 ، ص"597".

[2] سيبويه ، الكتاب,ج2، ص "330 ".

وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيداً ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، جعل المستثنى بدلاً من الأول).[1]

ويدلل المبرد على صحة هذا الرأي بقوله:(إنك إذا قلت مررت بأخيك زيد، إنما هو بمنزلة قولك: مررتُ بزيد، فإنك إذا رفعت (الأخ) فإن زيد سيقوم مقامه, وبناءً على هذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد).[2]

وقال الرضي بجواز النصب وترجيح البدل, فيما بعد إلا في الكلام غير الموجب الذي ذكر المستثنى منه ، وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى ابن الحاجب.[3]وقد نسب ابن يعيش [4] إلى سيبويه جواز النصب والبدل في المستثنى التام غير الموجب وترجيح البدل على النصب بدليل قوله عز وجل :(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) سورة النساء الآية "66". أما قوله عز وجل(إِلَّا امْرَأَتَكَ) سورة هود الآية "81". فمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله تعالى: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) سورة هود الآية "81".

وجاء في التوطئة: والبدل أحسن وهو ما استثنى بـ(إلا) في النفي والنهي والاستفهام.[5]

ومن الذين أشاروا إلى جواز النصب والبدلية في المتصل المنفي الفراء [6] في معاني القرآن.

ثانياً: الاستثناء المنقطع:

وهو النوع الثاني من أنواع الاستثناء وهو المقابل للاستثناء المتصل، وقد عرفه ابن مالك بقوله: (فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، إلا فمنقطع مقدر الوقوع بعد (لكن).

---

[1] سيبويه، الكتاب,ج2, ص "330 – 131".

[2] المبرد ، المقتضب, ج4، ص"39".

[3] الرضي، شرح الرضي للكافية ، ج2، ص"126".

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل، ج2,ص" 82 – 83".

[5] أبو علي الشلوبيني ، التوطئة ص"281".

[6] ابن عصفور ،المقرب,ج1 ، ص "168".

عند البصريين، بعد سوى عند الكوفيين).[1]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن المستثنى في الاستثناء المنقطع يكون من غير جنس المستثنى منه وقد أشار القرافي على هذا المعنى في الاستغناء.[2]

أما الكوفيون فيرون أنه بمعنى سوى كما نسبه الرضي إليهم وأن نصب المستثنى بعدها كنصبه في الاستثناء المتصل.[3]

ولكن مع ذلك فقد رجح الرضي رأي سيبويه والبصريين الذي يقول بأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً.[4]

واشترط الشيخ خالد الأزهري في الاستثناء المنقطع أن يكون المستثنى دالاً على المستثنى منه لذلك: يجوز عنده أن تقول:(قام القوم إلا حماراً) ولا يجوز أن تقول:(قام القوم إلا ثعباناً) ؛ وذلك لأن الثعبان ليس من الحيوانات المألوفة لدى الإنسان.[5]

إعراب الاستثناء المنقطع:

المستثنى المنقطع يكون دائماً منصوباً على لغة الحجازيين. أما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع ، أي الإبدال ، يقول سيبويه في ذلك:(هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك:(ما فيها أحد إلا حماراً).

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحداً إلا حماراً، وأرادوا ليس فيها إلا حماراً ولكنه ذكر أحداً توكيداً؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حماراً). [6]

---

[1] ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ص"101".

[2] القرافي ، الاستغناء ، ص"382".

[3] الرضي ، شرح الرضي للكافية ، ج2، ص "116".

[4] المرجع السابق، ج2 ، ص"117".

[5] الجرجاوي ، شرح التصريح, ج1 ، ص"546".

[6] سيبويه ، الكتاب,ج2 ، ص "319".

أما الشيخ خالد الأزهري فيرى وجوب النصب (اتفاقاً) من الحجازيين وبني تميم. إذا لم يكن تسليط العامل على المستثنى نحو:(ما زاد هذا المال إلا ما نقص) ويرى أنه لا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل؛ لأنه لا يصلح تسليط العامل عليه، إذ لا يمكن أن تقول (زاد النقص).

فالنصب هنا باتفاق، أما إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى فعند الحجازيين يجب الصب، وعند بني تميم يجوز النصب والإتباع.[1]

وفي ذلك يقول ابن عقيل في شرح الألفية:(ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجوزون إتباع المنقطع).[2]

ثالثاً: الاستثناء المفرغ:

وهو القسم الثالث من أقسام الاستثناء وهو الذي يحذف منه المستثنى منه وليس فيه معنى الإخراج ويراد تفريغ العامل لما بعد إلا وقد عد سيبويه المفرغ من أنواع الاستثناء وبين أوجه مجيئه فذكر أنه يقع في الفاعل والمفعول به والمجرور بحرف الجر وأنك تدخل الاسم في شيء تنفي عنه سواه وهذا يدل على أنه لا يأتي إلا منفياً, يقول سيبويه:(فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه وذلك (قوله): ما اتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً، ما مررت إلا بزيد، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيداً، وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت (إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء وتنفي ما سواه، فصارت هذه الأسماء مستثناة). [3]

والفراء لا يختلف من سيبويه في المفرغ حيث يقول :(وإذا لم تر إلا اسماً فاعمل ما قبلها فيما بعدها). [4]

---

[1] الجرجاوي ، شرح التصريح ، ج1، ص" 546".

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ج1، ص "600".

[3] سيبويه, الكتاب ، ج2,ص"330 ".

[4] الفراء ، معاني القرآن ، ج2 ، ص"167".

والرضي في شرح الكافية نص على حذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ وأن المستثنى يعرب حسب العوامل التي قبل (إلا) باعتباره بدلاً عن المستثنى منه المحذوف وذلك في غير الواجب. [1]

كما نفى ابن عقيل وجود الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب بقوله:(هذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب). [2]

[1] الرضي ، شرح الرضي للكافية ، ج2 ، ص" 133".

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ج1 ، ص"60".

المبحث الخامس: فائدة الاستثناء

للاستثناء عدة فوائد منها:

1. الاستثناء من الاثبات يفيد النفي، ومن النفي يفيد الإثبات نحو قوله تعالى:(*فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ*) سورة البقرة الآية "34" ، ففي هذه الآية أثبت الله تعالى السجود للملائكة ويترتب على ذلك نفي السجود عن إبليس– عليه لعنة الله – بدليل قوله تعالى:(أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ) سورة البقرة الآية "34". ومثال ذلك قولك: (لا شجاع إلا محمد) فهذا من أقوى وأبلغ الألفاظ في وصف محمد بالشجاعة؛ لأننا نفينا الشجاعة عما سواه وأثبتناها له.

2. ويفيد الاستثناء القصر نحو قوله تعالى:(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) سورة آل عمران الآية "144". فقد أفاد الاستثناء قصر الرسول صلى الله عليه وسلم على الرسالة فهو من قبيل قصر الموصوف على الصفة أما نحو قولنا:(ما شاعر إلا المتنبي) فقد أفاد قصر الشاعرية على المتنبي وهذا باب قصر الصفة على الموصوف.[1]

3. الاستثناء يفيد إخراج المستثنى من المستثنى منه، نحو:(جاء القوم إلا زيداً) ، فواضح أن زيداً مخرج مما دخل فيه القوم والتقدير:(المخرج منهم زيد جاءوني).

4. أن يكون المستثنى دالاً على المستثنى منه، فهذا في المنقطع، يقول الشيخ خالد الأزهري: (وإن كان الاستثناء منقطعاً وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، بشرط ألا يكون ما قبل إلا دالاً على مستثنى، فيجوز: (قام القوم إلا حماراً) ويمتنع:(قام القوم إلا ثعباناً) [2] وذلك لأن الثعبان غير مألوف للإنسان بعكس الحمار فهو مألوف).

أما العكبري فيضع ثلاث فوائد للاستثناء حيث يقول:(وفائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء: الإعلام لعموم الأوّل ، وأن الثاني من آثار الأوّل، وإثبات ما كان يحتمل نفيه. [3]

---

[1] المراغي ، أحمد المصطفى المراغي ، علوم البلاغة ، دار الكتب العلمية ، بيروت, لبنان ، الطبعة الثالثة 1414هـ – 1993م, ص"156".

[2] الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ،ج1، ص"546".

[3] العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ,ص"307".

الفصل الثالث: قسم الشواهد ودراستها

المبحث الأول : الاستثناء بـ(إلا)

المبحث الثاني : الاستثناء بـ (غير وسوى)

المبحث الثالث : الاستثناء بـ(خلا وعدا وحاشا)

المبحث الرابع : الاستثناء بـ (لا سيَّما)

المبحث الأول: أحكام (إلا) الاستثنائية في شواهد النحو الشعرية:

أولاً: المستثنى بـ (إلا) واجب النصب:

هنالك شواهد شعرية من هذا النوع اتفق عليها النحويون وبعض الشواهد دار حولها الاختلاف، وسنعرض من هذا النوع أولاً ما اتفق عليه النحويون من الموجب، والذى لابد أن تكون جملته مثبتة والمستثنى منه موجود ومن ذلك قول كعب بن مالك:

وَالنَّاسُ أَلْبٌ علينا فِيْكَ لَيْسَ لَنَا*** إِلا السُّيوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ [1]

المعنى: ألب: يعني مجتمعون، الوَزَر: بفتح الواو والزاي معاً الحصن، وأصل معناه الجبل، وأصل الكلام: ليس لنا ملجأ إلا السيوف وأطراف القنا.

وموضع الشاهد قوله: (إلا السيوف) والشاهد فيه نصب المستثنى؛ لتقدمه حيث قدم المستثنى على المستثنى منه وهو قوله (وَزَر)، ولو أنه جاء بالكلام على أصله لكان له أن ينصب المستثنى وأن يتبعه بالرفع على البدلية ولكنه لمّا قدّم المستثنى وجب فيه النصب عند عامة العرب[2]. ونصب السيوف على أن (إلا) في معنى لكن[3].

وكذلك يقول الكميت بن زيد الأسدي:

فَمَا لي إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ *** وَمَالِيَ إلا مَذهبَ الحقِ مَذهبُ [4]

المعنى: الشيعة: هم الأنصار، وورد في رواية أخرى مشعب الحق بدلاً من مذهب الحق، والاستشهاد بالبيت على موضعين منه، الأول قوله: (إلا آل أحمد)، والثاني قوله: (إلا مشعب الحق) حيث قدم المستثنى في كل موضع منهما على

---

[1]. ديوان لكعب بن مالك، تح: السامي مكي العافي، مكتبة النهضة، بغداد، ب. ث، ص24.

[2]. الأنباري، الإنصاف ، ج1، ص224.

[3]. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجُمل في النحو، فخر الدين قباوة، ط5، (1416هـ-1995م)، ص213.

[4]. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داؤود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، مطبعة النعمان، (1995م)، ص213.

المستثنى منه، وأصل الكلام جاز فيه وجهان:

الأول: النصب على الاستثناء، والثاني: النصب على البدلية، فلما قدمه على المستثنى لزمه – في لغة عامة العرب – النصب على الاستثناء ولم يجز فيه الإتباع[1] ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه تابع ورتبة التابع بعد رتبة المتبوع. ومن خلال هذا الشاهد نعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجهٌ واحدٌ وهو نصب المستثنى.

وهنالك بعض الشواهد التي دار حولها الاختلاف في الاستثناء بـ (إلا) واجب النصب، ومن ذلك قول الأخطل التغلبي:

وبالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ ***عَافٍ تَغَيَّرَ إِلا النُؤْيُ والْوَتِدُ[2]

المعني: بالصريمة: مكان، خلق: بالٍ، عافٍ: مهجور، النوي: نهير صغير يحفرونه حول الخيمة ليمنع تسرب الماء من الدخول .

وموضع الاستشهاد قوله: (تغَّير إلا النؤي والوتد) فان الكلام بحسب الظاهر موجب إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر في (تغيَّر) العائد على المنزل، فكان من حق الكلام أن ينتصب ما بعد(إلا). فالقياس النصب؛ لأن الكلام موجب وحمل بعض النحاة (تغَّير) في إفادة النفي وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي وهو " لم يبق على حاله " وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى وكان كما هو بمعناه وحكمه .

---

[1]. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص94.

[2]. ديوان الأخطل، رواية عبدالله اليزيدي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية ، 1891م، ص186.

وذهب بعضهم إلى أن (إلا) هنا حرف استدراك بمعنى (لكن) وما بعدها محذوف، ومن هنا يمكننا أن نقول أن لفظة (تغيَّر) أُشربت معنى النفي، وكذلك حملت (إلا) معنى لكن، وقال آخر في شرح التصريح:

لَدَمٌ ضَائِعٌ تَغَيَّبَ عَنْهُ *** أَقربوهُ إِلا الصَّبَا والجَنُوْبُ[1]

المعنى: تغيَّب: لم يحضر، ضائع: هالك، الصّبا: الريح.

وموضع الاستشهاد قوله:(تغيَّب عنه أقربوه إلا الصّبا والجنوب) فإن الكلام موجب إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام ؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو قوله: (أقربوه) فكان حقه النصب ولكن جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه[2].وكذلك يمكننا القول: إن (تغيّب) أُشرِبت معنى لم يحضر.

ثانيا: المستثنى بـ (إلا) جائز النصب والإتباع :

وردت (إلا) في جواز النصب والإتباع بأكثرَ من حالة فتارة نجد المستثنى بها جائز النصب والإتباع، وتارة جائز النصب، والأكثر وروداً جواز النصب والإتباع، ومن ذلك قول الفرزدق في الكتاب:

مَا بِالْمَدِيْنةِ دَارٌ غُيْرُ وَاحِدَةٍ *** دَارُ الخَلِيْفَةِ إِلا دّارُ مَرْوَانَ[3]

المعنى: ما بالمدينة دار غير دار الخليفة، وأراد مروان بن الحكم .

وموضع الشاهد فيه : إجراء (غير) على (دار) نعتاً لها فلِذا رفع مابعد (إلا) على أنه بدل من دار الأولى . ولو جعل غير استثناء بمنزلة (إلا واحدة) ؛ لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل ، فإذا رُفعت على البدل وجب نصب ما بعد (إلاّ) ؛ لأنه استثناء بعده

---

[1]. الأزهري، شرح التصريح، المرجع السابق نفسه، ج1، ص225.

[2]. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص94.

[3]. سيبويه، الكتاب، ج1، ص373.

استثناء ، ومعنى (غير واحدة) إذا كانت نعتاً : هي مفضلة على دور ، ودار الخليفة تبيين للدار الأولى وتكرير[1].

ومن ذلك قول الشاعر في الهمع:

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الجَمِيْعِ تَفَرَّقُوا *** فَلَمْ يِبْقَ إِلا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفْرُ[2]

المعنى شفر: قليل.

وموضع الاستشهاد: (فلم يبقَ إلا واحدٌ منهم شفرُ)، فالمتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني من أحد إلا زيداً، فيجوز فيه الإتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء[3]. والإتباع فيه هو المختار. ومن ذلك قول الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَدَاً *** يُحْكَي عَلَيْنَا إِلا كَوَاكِبُهَا[4]

المعنى: أي أنها ليلة شديدة الظلام، وموضع الاستشهاد قوله: (إلا كواكبها) حيث جاء به مرفوعاً على البدلية من ضمير الفعل المستتر، ويجوز نصب ما بعد (إلا) على الاستثناء. ويستحسن الباحث الرفع على البدلية ؛ لأنه الأَوْلى، وأما ما ورد نصبه فقط فهو في قول أوس:

يَا ابْنَيْ لُبَيْنَى لَسْتُمَا بِيَدٍ *** إِلا يَدَاً لَيْسَتْ لهَا عَضُدُ[5]

المعنى: بني لُبينى قوم من بني أسد، وأمهم لُبينى من بني والبة، يقول لهم: أنتم في ترك لومكم لهم بمنزلة يد لا عضُدَ لها.

وموضع الشاهد قوله: (إلا يداً) بالنصب، والمستثنى منه مجرور بالباء، قال سيبويه في الاستثناء في باب ما حمل على المعنى:(وتقول: لست بشيء إلا شيئا لا يعبأ به) [6]. وأما حالة الإتباع فهي مثل قول كعب ابن مالك:

---

[1]. ابن السرَّاج، محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ص303.

[2]. السيوطي، همع الهوامع، ص285.

[3]. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، المرجع سابق، ص285.

[4]. ديوان عدي بن زيد العبادي، تح: محمد جبار، دار الجمهورية، بغداد، ص194.

[5]. ديوان أوس بن حجر، تح: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط3، (1399هـ-1979م)، ص21.

[6]. الغلاييني، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط28، (1414هـ-1993م)، ج3، ص132.

فإنَّهُمْ يَرْجُوْنَ مِنْهُ شَفَاعَةً *** إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلا النَّبِيُونَ شَافِعُ[1]

المعنى: يترقبون شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وموضع الشاهد قوله: (النبيون) قد جاء على الإتباع وقدم المستثنى (النبيون)على المستثنى منه وهو قوله (شافع) ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء[2]. وفي هذا الشاهد اختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه، ونقل ابن مالك في (شرح الكافية) عن المبرد اختيار النصب، ثم قال وعندي النصب والبدل مستويان[3]. فالأنباري اكتفى بالرفع على البدلية، بينما ابن مالك أخذ بالرفع والنصب، ويرى الباحث أن الرفع في مثل ذلك غير المختار، إنما المختار نصبه وهذا هو الظاهر ؛ لأنه رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي. ومن ذلك قول الحارث بن عُبار :

والحرْبُ لا يبْقَى لجاحِمِها التَّخيل والمراح**إلاَّ الفَتَى الصَّبَّارُ في النَّجداتِ والفَرَسُ الوقاحُ[4]

المعنى: جاحم الحرب :أشدها ،التخيل :من الخيلاء، النجدات: جمع نجدة وهي الشدة، الوقاح: القلب الحاضر.

وموضع الشاهد: (إلا الفتى) حيث أبدل الفتى من التخيل والمراح ورفعه[5].

ثالثا: الاستثناء المنقطع :

قال ابن عقيل: الاستثناء المنقطع أن لا يكون بعضاً مما قبله نحو: قام القوم إلا حماراً و (حمار) في هذه الأمثلة منصوبة على الاستثناء.

---

1. ديوان كعب بن مالك، ص208.
2. ينظر: الأنباري، الإنصاف، ، ج1، ص224.
3. ينظر: الأنباري، الإنصاف، المرجع السابق، ج1، ص224.
4. السيوطي، همع الهوامع ، ج2، ص285.
5. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب وغاية الأدب، تح: عصام شيكو، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط4، (2004م)، ج1، ص225.

ورد في معاني النحو: (لا يشترط في الاستثناء المنقطع أن يكون جنسه مغايراً لجنس المستثنى منه نحو: حضر القوم إلا حماراً، بل المنقطع ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه سواء كانت المغايرة بالجنس أو النوع).

اختلفت المذاهب النحوية في الاستثناء المنقطع، فمنهم من أوجب النصب ومنهم مَن جوّز الإبدال ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ بِهَا أُصَيلَاناً أُسَائلُهَا*** عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ [1]

إلا أَوَارِيّ لأَياً مَا أُبَيِّنُهَا*** والنُّؤْى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُوْمَةِ الجَلَدِ

المعنى: الأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، والرَّبع: مكان القوم، أواري: جمع آرية وهو كقولك تآريتُ، أي اختبيتُ، وقوله: لأياً ما أبينها: يريد ما أعرفها، النؤى :حاجز حول الحفرة يمنع تسرب الماء، المظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ؛ لأنها فلاة.

وموضع الشاهد قوله: (أواريّ) نصبها على الاستثناء المنقطع ؛لأنها من غير جنس الأحدين، ويجوز رفع (أواريّ)على البدل والتقدير: (ما بالربع من أحد إلا أواريَّ)على اعتبارها من جنس الأحدين[2]. ويرى الباحث أن (أواريَّ) يمكن أن نجعلها من جنس الأحدين اتساعاً في المعنى.

ومن ذلك أيضا قول النميري:

وَبَلْدَةٍ لَيْسِ بِهَا أَنِيْسُ *** إلا اليَعَافِيْرُ وَإلا الْعِيْسُ[3]

المعنى: اليعافير: الظباء، العيس: الإبل، والشاهد في قوله :(إلا اليعافير وإلا العيس)، حيث رفع ما بعد (إلا) على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليس من جنس الأنيس في الأصل. وهنا كذلك توسع الشاعر في المعنى فجعله من جنسه توسعاً ومجازاً.

---

[1]. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص169.

[2]. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص465.

[3]. ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، (1350هـ-1993م)، ص52.

والرفع في قوله: (إلا اليعافير وإلا العيس) على لغة بني تميم وكذلك يجيزون فيه النصب، أما الحجازيون فلا يجيرون فيه غير النصب على الاستثناء. ويرجح الباحث جواز الرفع على النصب؛ لأنه جعله كالاستثناء المفرغ وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحالة لعدم ذكره من جهة أن المعنى على ذلك فكأنه قال: (ليس بها إلا اليعافير)، ومن ذلك قول غيلان بن حُريث في الكتاب:

لَمْ يَعْذُهَا الرِّسْلُ وَلا أَيسَارُها *** إلا طَرِيُّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَا[1]

المعنى: الرِّسْل: اللين ،أيسارها: اللحم الذي يتقامر على الأيسار، طري اللحم: ما تصيده عند حاجتها إلى اللحم، استجزارها: أخذها الصيد .

والشاهد فيه :(إلاطريُّ اللحم) وهذا باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من النوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك كقولك: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً) وجاءت (إلا) بمعنى (لكن)، وكرهوا أن يبدلوا الأول من الآخر، فيصير كأنه من نوعه[2] ويُرفع على البدلية في اللغة التميمية ،وقال سيبويه: إن الشاهد فيه أبدل طريّ اللحم من(الرِّسْل). ومنه كذلك قول الأسود بن يعفر:

مَهَامِهَاً وخُرُوْقاً لا أَنِيْس بِهَا *** إلا الضَّوَابِحَ والأَصْدَاءَ والْبُوْمَا[3]

المعنى: مهامهاً: جمع مهمه وهو القفر، الضوابح: جمع ضابح وهو الثعلب،
الأصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم ،الخروق: جمع خرق وهي الفلاة.

والشاهد فيه: (إلا الضوابح) وبنو تميم يبدلون المستثنى من المستثنى منه إذا كان في أصله من غير جنسه ويجيزون فيه النصب على الاستثناء والبدلية، أما الحجازيون فلا يجيزون فيه غير النصب[4]. ومن ذلك أيضا قول ضرار بن الأزور:

---

[1]. الأنباري، الإنصاف، ج1، ص219.

[2]. ينظر: سيبويه، الكتاب،ج2، ص323.

[3]. ديوان الأسود بن يعفر، حققه نوري، حمودي القيسي، سلسلة كتب التراث، ص12.

[4]. الأنباري، الإنصاف،ج1، ص220.

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا *** وَلا النَّبْلُ إلا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ[1]

المعنى: تغني: تقوم، النبل: السهام، المشرفي: السيف، المصمم: القاطع.

والشاهد فيه: (إلا المشرفي المصمم) حيث أبدل المشرفي من الرماح مع أنه من نوعه وذلك على لغة بني تميم بينما أوجب الحجازيون النصب على الاستثناء.

وأحياناً يكون المنقطع مبدلاً فقط دون وجوب النصب، وأحياناً تأتي فيه إلا بمعانٍ مختلفة للحروف، ومن المبدل قول الشاعر كما جاء في حاشية الصبان:

وَبِنْتَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا ولَمْ يَكُنْ *** لَنَا خَاطِبٌ إلا السِّنَانُ وَعَامِلُهُ[2]

المعنى: عامل الرمح: قدر الثلث من أوله، والشاهد قوله: (إلاَّ السِّنان) حيث أبدله من خاطب مع كونه ليس من جنسه، وهذا على لغة بني تميم. ومن ذلك قول الاعشى:

إلا كَخَارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفْسَهُ *** وَابْنَي قَبِيْصَة أَنْ أَغِيْبَ وَيَشْهَدَا[3]

المعنى: خارجة: رجل من بني شيبان الذي يكلف نفسه أن يحضر حيث أغيب ،وابني قبيصة، اللذين أخذ منهما الخوف فأرهقا أنفسهما.

والشاهد فيه: (إلا كخارجةَ) وهذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أبدل إلا على الموضع؛ لامتناع اللفظ منه وذلك كقولك : (ما جاءني من أحد إلا زيداً) على البدل؛ لأن (من) زائدة وإنما تزاد في النفي ولا تفع في الإيجاب، والكاف في قوله: (كخارجةَ) زائدة موكدة[4] وهذه الكاف كتوكيدها في قوله عز وجل: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى الآية 11) وتعتبر زيادة الكاف في قوله: (كخارجة) شاهداً عند المصنف، وهو من الاستثناء المنقطع عن الأول معناه (لكن). وبما أن الكاف زائدة يمكننا أن نقدر الكلام على قولك: (إلا خارجة) .

---

[1]. سيبويه، الكتاب، ج8، ص266.

[2].الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص506.

[3]. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق، د. محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، 231.

[4].المبرد، أبو العباس المبرد، المقتض، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص417.

وردت (إلا) بمعانٍ حروف أخرى في الاستثناء المنقطع ومن ذلك قول عمر بن معد يكرب الزبيدي:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ *** لَعَمْرُ أَبِيْكَ إِلا الفَرْقَدَانِ[1]

المعنى: الفرقدان: نجمان لا يفترقان، والمعنى: كل أخوين غير الفرقدين لا يفترقان والمعنى كل أخوين غير الفرقدين لابد أن يفترقا .

والشاهد فيه: (إلا الفرقدان) وهنا جاءت (إلا) بمعنى غير[2]. وزعم الكوفيون أنّ (إلا) في هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو، وكأنه قال: كل أخ مفارق أخوه، والفراقدان أيضاً والذي رآه سيبويه في بيت الشاهد – سنذكره في الرد على ما قاله الكوفيون – أن (إلا) هنا اسم بمعنى غير، وهي صفه لكل، ولهذا ارتفع ما بعدها، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن (إلا) لا تكون بمعنى الواو؛ لأن (إلا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضى إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر[3]. ويستحسن الباحث رأي البصريين؛ وذلك لأنهم يراعون في تابع المستثنى اللفظ والمعنى. ومن ذلك قول ذي الرمة:

أُنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ *** قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلا بُغَامُهَا[4]

المعنى: البغام: صوت الظبي واستعاره للناقه، أنختها: أبركتها، البلدة الأولى: الصدر والثانية: الأرض، أي بركت فألقت صدرها على الأرض.

الشاهد فيه: (إلا بُغامها) والمعنى غير بُغامها، ويجوز أن يكون البُغام بدلاً من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفي فكأنه قال: (إلا بُغامها) ولما كانت إلا تقع في

---

[1]. ديوان عمر بن معد يكرب الزبيدي، جمعة، مطاع الطرابيشي، ط2، (1405هـ–1985م)، ص178.

[2].السامرائي، معاني النحو، ص224.

[3].ينظر: الأنباري: الإنصاف، ج1 ، ص217.

[4]. ديوان ذي الرُمة، شرح: الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه، مجيد طرّاد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، (1416هـ–1996م)، ص638.

صورة الحرف الاستثنائي نُقل إعرابها الذى تستحقه لما بعدها ،فرفع بُغامها إنما هو بطريق النقل من (إلا)[1].

وقال العُكبري: الأصل في (إلا) الاستثناء وقد استعملت في السابق وصفاً للأصوات كما جاء في قوله: (الا الفرقدان)[2]. وهنا يرى الباحث أن لفظ (قليل) كذلك أُشرب معنى النفي وأن (إلا) جاءت بمعنى (غير)، وكذلك وردت (إلا) بمعنى (لكن) وذلك في قول أُمية بن أنس الهذْلي:

نَجَا سَالِمُ والنَّفْسُ منهُ بِشِدْقِهِ *** ولمْ ينجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ ومئزَرَا[3]

المعنى: نجا: أفلت ويعني أنه لم ينجُ إلا بجفن سيف، فالشاهد فيه: (إلا جفْن) نصب جفن على الاستثناء، وإلا ههنا بمعنى (لكن).

وكذلك وردت إلا بمعنى (لكن) في قول الشاعر عنز بن دجاجة :

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِيْ تَفَرُّقِ فَالِجٍ *** فَلَبُوْنُهُ جِرَبَتْ مَعَاً وَأَغَدَّتِ[4]

إلا كَنَاشِرَةَ الَّذِيْ ضَيَّعْتُمُ *** كَالْغُصْنِ فِيْ غُلْوَائَه المُتَنَبّتِ

المعنى: فالج بن مازن أساء إليه بعض بني مازن فرحل عنهم ولحق ببني ذكوان، فنُسب إليهم، وناشرة رجل من بني مازن ضيّق عليه قومه فانتقل عنهم لبني أسد فدعا هذا الشاعر المازني على بني مازن حيث أجبروه على الخروج عنهم، واستثنى ناشرة منهم؛ لأنه لم يرهن فعلهم، أغدَّت : صارت فيها الغدة وهي كالذبحة، والغلواء: سرعة الشباب، المتنبت :المغذى [5].

---

[1]. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص226.

[2]. أحمد محمد عبدالله، مجلة الجامعة الإسلامية، ظاهرة التعارض في النحو العربي، المدينة المنورة، العدد 58، ص237.

[3]. ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص226.

[4]. ابن السراج، الأصول في النحو،ج1، ص226.

[5]. سيبويه، الكتاب، ج1، ص378.

والشاهد فيه: (إلا كناشرة) ونقل ابن السراج قول سيبويه: "ولكن هذا فيه كناشرة، وكان المبرد يجعل الكاف في (كناشرة) زائدة"[1]، ومن ذلك قول النابغة الجعْدي:

لَوْلا ابْنُ حَارِثَةَ الأَمِيْرُ *** لَقَدْ أَغْضَيْتُ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغْمِ[2]

إِلا كَمُعْرِضِ المُحُسَّر بَكْرَه *** عَمْدَاً يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ

المعنى: لو منع ابن حارثة إياي من شتمك لشتمتك ولأغضيت على شتمى ولكن معرضاً المحسر بكره في سبي، يسببني: يكثر سبي، ومعرض: اسم رجل .

والشاهد فيه: (إلا كمعرض) والكاف زائدة مؤكدة[3]. ويرى الباحث أنه مثل ذلك التوكيد والكاف زائدة كالذي ورد في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). (الشورى، الآية 11).

رابعاً: المستثنى بـ (إلا) المفرغ:

عرفنا أنه إذا تفرغ سابق (إلا) كان الاسم الواقع بعد (إلا) معرباً إعراب ما يقتضيه ما بعد (إلا) قبل دخولها وأن الاستثناء المفرغ لا يقع في كلام موجب[4].

وقال ابن يعيش: فائدة الاستثناء المفرغ كقولك: ما قام إلا خالدٌ، إثبات القيام له ونفيه عمن سواه، ولو قلت: قام خالد لا غير ، لم يكن فيه دَّلالة على غيره[5]. ويرى الباحث أن إلا في التفريغ تفيد الاختصاص فاذا قلت: ما جاءني إلا خالد فقد اختصصته بالمجيء.

---

[1]. ابن السراج، الاصول في النحو ، ص293.

[2]. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه، د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، (1998م)، ص(168).

[3]. ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص293

[4]. ينظر: الصبان، حاشية الصبان ،ج1 ، ص155.

[5]. ينظر بن يعيش، شرح المفصل، ج2 ، ص87.

ودراستنا لـ (إلا) ستجيئ على أحكام مختلفة، فمثال مجيئها متكررة مثلاً سَواء كان التَّكرار للتوكيد أو لغيره وجاء ذلك في قول الشاعر:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهُ *** إلا رَسِيْمَهُ وإلا رَمَلُهُ[1]

المعنى: شيخك: أي جملك، والرسيم والرَّمَل: نوعان من سير الإبل.

والشاهد فيه : (إلا رَسِيْمَهُ وإلا رمله) حيث تكررت (إلا) في البدل والعطف ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد أُلغيت وأصل الكلام :إلا عمله رَسِيْمَهُ رملة، فـ (رَسِيْمَهُ) بدل من عمله ورَمَله معطوف على رَسِيْمَهُ وقد استعملت الواو حرف عطف ومن ذلك يتضح لنا أن (إلا) في الموضعين زائدة وقد اجتمع في هذا التعبير النوعان اللذان تزاد فيهما (إلا) وهما العطف والبدل[2].

وقد كُررت (إلا) للتوكيد كذلك في الاستثناء المفرغ كقول أبي ذؤيب الهذلي :

هَلْ الدَّهْرُ إلا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا **** وَإلا طُلُوْعُ الشَمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا[3]

المعنى غيارها: غيابها، والمعنى أن الزمان مر مرورَ الليل والنهار، والشاهد فيه:(وإلا طلوع الشمس) حيث تكررت (إلا) ولم تفد غير مجرد التوكيد، فأُلغيت وعطف ما بعدها على ما قبلها. وكذلك هنا (إلا) تعتبر زائدة. وتعتبر (إلا ليلة) كذلك شاهداً على الاستثناء المفرغ حيث (إلا) ملغاة، والدهر مبتدأ وخبره ليلة.

هنالك بعض شواهد الاستثناء المفرغ وردت فيها (إلا) أداة للحصر وتقدم فيها المفعول على الفاعل، ومن ذلك قول مجنون ليلي:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيْمِ سَاعَةٍ *** فَمَا زَادَ إلا ضِعْفَ مَابِيْ كَلامُهَا[4]

---

[1]. السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص265.

[2]. ينظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص235.

[3]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص98.

[4]. ديوان قيس بن الملوح العامري، مجنون ليلى، رواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق: يسري عبدالغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ–1990م)، ص250.

المعنى: تزودت من ليلى بساعة من الكلام، فما زادني هذا الكلام إلا أضعاف ما أعانيه من هُيام.

والشاهد فيه: (فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها) حيث قدم المفعول به (ضعف)على الفاعل (كلامها) مع كون المفعول منحصرا بـ (إلا) وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين. ومن ذلك قول مجنون ليلى:

وَلَمَّا أَبَى إِلا جِمَاحَاً فُؤَادُهُ *** وَلَمْ يسْلُ عَنُ لَيْلَى بِمَالٍ وَلا أَهْلِ[1]

المعنى :الجماح: مصدر جمح ،أي ركب رأسه ، سلا: نسى، فالشاعر يعبر عن شدة غرامه بليلى، ولما حاول نسيانها بالتسلية مع غيره ازداد ولهاً فالشاهد فيه: (أبي إلا جماحاً فؤاده) حيث قدم المفعول به (جماحاً) المحصور بـ (إلا) على الفاعل (فؤاده). ومن هذا البيت وسابقه يرى الباحث أنه يجوز تقديم المفعول به على الفاعل في حالة حصره بـ (إلا) ؛ وذلك استناداً على ما ورد .

ولا يكون الاستثناء المفرغ في المفعول المطلق التوكيدي ومن ذلك قول الأعشى:

أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ **** وَمَا اغْتَرَهُ الشَّيْبُ إِلا اغْتِرَارَا[2]

المعنى: أي نحن إلا نظن ظنا وما اغتره اغترارا الشيب، والشاهد فيه: (إلا اغتراراً) ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدى؛ لعدم الفائدة فيه، والمصدر في البيت السابق حُذفت فيه الصفة، أي اغتراراً عظيماً[3]. ونخرج من ذلك بأن الاستثناء لا يأتي في المفعول المطلق التوكيدي؛ وذلك لعدم الفائدة.

---

[1]. الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص406.

[2]. ديوان الأعشى ، ص45.

[3]. ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ج1، ص497.

وقد يحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ ومن ذلك قول عُروة بن حزام:

يُطَالِبَنِيْ عَمِّي ثَمَانِيْنَ نَاقَةً *** وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ إلا ثَمَانِيَةَ [1]

المعنى: يقول إن عمه يطالبه بثمانين ناقه مهراً لابنته وهو لا يملك إلا ثمانية.

وورد في الاستثناء المفرغ كذلك الحمل على الموضع في قول الشاعر:

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إلا حَمَامَةٌ *** تَغَنَّتْ عَلَى خَضْرَاءَ سُمْرُ قُيُودُهَا[2]

المعنى: ما أثار شوقي إلا صوت الحمامة المتغنية على الغصون، والشاهد فيه: (إلا حمامة) فهي استثناء مفرغ وذلك برفع لفظ (سمر) على (حمامة) وبالجر على معنى غير حمامة وحمل البعض الجر على الجوار، وإذا كانت غير استثناء، فالعطف بعدها بلا خلاف وأما فعلى الحمل على المعنى؛ لأن الاستثناء في معنى النفي فإن قولك: جاء القوم إلا زيداً في معنى: جاء القوم لا زيد[3].

وردت (إلا) بمعانٍ مختلفة، ومن ذلك ورودها بمعنى (غير) نحو قول لبيد:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْر غَيَّرَهُ *** وَقْعُ الحَوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكرُ[4]

المعنى: الحوادث :المصائب، الصارم :القاطع ،الذكر: المصنوع من الحديد الفولاذي.

والشاهد فيه: (إلا الصارم) حيث جاءت (إلا) اسماً بمعنى (غير) وهي صفه لغير والذي هو جمع ومعرَّف بإضافته للضمير، ولكنه يشبه النكرة من حيث شموله للكل ما عدا المتكلم من إنسان وحيوان وجماد[5].

---

[1]. البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص31.

[2] .السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص285.

[3]. ينظر: المرجع السابق، ج2، ص285.

[4]. ديوان لبيد، ص62.

[5]. الصبان، شرح الصبان، ج1، ص98.

وقد ينتصب ما بعد (إلا) على الاستثناء ويقع موضع الصفة أو الحال أو غيره، ومن ذلك قول الشاعر:

أَمَرْتُكُمُ أَمْرِيْ بِمُنْعَرَجِ اللوَىْ *** ولا أَمْرَ للمَعْصيَّ إلا مُضَيَّعَاً[1]

المعنى: اللِّوى: مسترف الرملة، منعرج: منعطف (ولا أمر للمعصي ...) أي من عصى ولم يقبل ما يأمر به ضياع رأيه .

والشاهد قوله: (إلا مضيعاً) استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفة مكان الموصوف وأصل الكلام: (ولا أمر للمعصي إلا أمراً مضيعاً) ويجوز أن يكون مضيعاً حال من الضمير في الجار والمجرور قبله[2]. وجاء في شرح أبيات سيبويه الشاهد أنه نصب مضيعاً على الحال، وعلى مذهب أبي العباس يكون العامل فعلاً محذوفاً و(إلا) في موضعه وهو خلاف في أصل الاستثناء والراجح في قوله:(مضيعاً) استثناء مما قبله ؛لأن أصل الكلام (لا أمر للمعصي ألا أمراً مضيعاً)[3].

وأحياناً يرفع ما بعد(إلا) بالحمل على الموضع ومن ذلك قول الشماخ:

بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ البِلَى *** إلا رَوَاكِدُ جَمْرَهُنَّ هَبَاءُ[4]

المعنى: الرواكد: الأحجار، الهباء :الرماد.

الشاهد فيه: (إلا رواكد) فرفع وكان حقه النصب ؛لأنه حمله على المعنى، كما تقول: (فني المال إلا أقله) رفع على المعنى ؛لأنك تريد بقي أقلّه. وجاء في الكتاب: أن قوله (رواكد) في معنى بها رواكد، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لن ينقض الحديث، والجر في هذا

---

[1]. سيبويه، الكتاب، ج1، ص372.

[2]. الأنباري، الإنصاف، ج1، ص220.

[3]. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص151.

[4]. ديون الشماخ، ابن ضرار الذبياني، حققه، وشرحه، صلاح الدين عبدالهادي، دار المعارف، مصر، ص247-248.

أقوى والنصب في الفصل أقوي إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً[1].ويرجح الباحث الجر؛ وذلك لأننا لا نفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه.

وقال السيوطي نقلاً عن ابن مالك: ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد في قول الشاعر:

وَمَا المَجْدُ إلا قَدّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ *** بِنُدًى وَحِلْمٍ لايَزَالُ مُؤْثِلاً[2]

المعنى: هنالك صفتان محققتان للمجد وبهما يستمر وهما: الكرم والحُلم .

الشاهد فيه: (إلا قد تبين أنه) لأنها تقربه من الحال فأشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك؛ لشبهه بالاسم، والاسم بـ (إلا) أولى؛ لأن المستثنى لا يكون إلا اسما ومؤولا وإنما صاغ وقوع الماضي بتقديم الفعل ؛لأنه مع النفي يجعل الكلام بمعنى وقوع الماضي بتقديم الفعل؛ لأنه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا ففيه فعلان كما كان مع كلما، وقال ابن طاهر: أجاز المبرد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره مَن تقدم من النحاة[3].

كما ورد اتصال الضمير بـ (إلا) ولا يكون ذلك إلا في حالة الضرورة الشعرية ومن ذلك قول الشاعر:

أَعُوْذُ بِرَبّ العَيْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ *** عَلَيَّ مَالِي عِوَضٌ إلاه نَاصِرُ [4]

المعنى: أنه يتعوذ بالله من الظالمين والله ناصره، والشاهد فيه: (إلاه) حيث وقع الضمير بعد (إلا) وهو شاذ ولا يجوز إلا في الضرورة الشعرية، ويجوز عند الأنباري ومن ذهب بعد مذهبه، وكان القياس أن يقال (إلا إياه) وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد (إلا) مطلقا[5].

ويرجح الباحث رأي الأنباري ؛ لأنه على رأي المبرد لا شاهد في البيت.

---

1. سيبويه، الكتاب، ج1، ص73.
2. السيوطي، همع الهوامع، الشاهد بلا نسبة في همع الهوامع، ج2، ص272.
3. السيطي، همع الهوامع، ج2، ص272.
4. الأزهري، شرح التصريح، البيت بلا نسبة في شرح التصريح، ج1، ص98.
5. ينظر : المرجع السابق ، ج1، ص98.

المبحث الثاني: الاستثناء بـ (غير وسوى) في شواهد النحو الشعرية :

أولاً : الاستثناء بـ " غير " :

وردت غير في شواهد الاستثناء اثنتي عشرة مرة وقد جاءت في مواقع مختلفة وبإعرابات مختلفة، وهي:

أولاً: الاستثناء بـ (غير) في المتصل الموجب (واجب النصب):

قال سيبويه[1]: "أن (غير) تكون فيه بمعنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا)" وهذا معنى قول ابن مالك:

واستثن مجروراً بغير معرباً *** بما لمستثنى بإلا نُسبا[2]

يقول الصبان: والمعنى إن (غيراً) يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون معربة بما نُسب للمستثنى بـ (إلا) من الإعراب[3].

فيما تقدم يجب نصبها في نحو: (قام القوم غير زيدٍ)؛ لأنها استوفت شروط المتصل الموجب وغير في المتصل الموجب لم يرد لها شاهد شعري.

ثانياً : الاستثناء بـ (غير) في المتصل المنفي (جائز النصب والإتباع) :

والمستثنى من المتصل المنفي يجوز فيه النصب ويجوز فيه البدل من المستثنى منه، وقد رجَّح سيبويه البدل بقوله: (هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه) وذلك قولك (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا عمرو، وما رأيتُ أحداً إلا عمراً) حمل المستثنى بدلاً من الأول[4].

---

[1]. سيبويه، الكتاب، ص343.

[2]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص225.

[3]. ينظر: الصبان، حاشية الصبان، ج2، ص228.

[4]. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص311.

ومن الذين قالوا بترجيح النصب على البدل ابن مالك في كتابه التسهيل؛ لأن الجملة منفية والمستثنى منه موجود[1]، ومما جاء في ذلك قول الأيهم التغلبي:

لَيْسَ بَيْنِي وبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ *** غيرُ طعنِ الكُلَى وضربِ الرِّقَابِ [2]

المعنى: يريد أن قومه لا يصالحون قيساً، والعتاب يكون للإصلاح وإزالة ما بينهم من الشحناء.

والشاهد في البيت على رفع (غير) على أنها بدل من (عتاب).

وهي في موضع قوله: (إلا طعن الكُلى) على أن (الطعن) بدل من (عتاب) كما تقول: ما جاءني أحدُ إلا زيدُ، وما جاءني أحدُ غيرُ زيدٍ[3].

ومما جاء في المتصل المنفي قول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهمْ غَيرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ *** بهنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائبِ[4]

المعنى: يمدح النابغة الغسانيين، الفلول: جمع فلٍّ وهو الثَّلم الذي يكون في السيف، القِراع: المضاربة بالسيوف، ومعنى ذلك أنهم يغزون كثيراً.

والشاهد قوله: (غير أن سيوفهم) بمعنى: (أي لكن سيوفهم بِهِنَّ فلول)[5].

ثالثاً: الاستثناء بـ "غير" في المنقطع

وهو النوع المقابل للاستثناء المتصل الذي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وقد أشار القرافي إلى هذا المعنى في الاستغناء[6]. وهو كقولك: (جاء القوم إلا حماراً).

---

1. ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص101.
2. الأنباري ، الإنصاف، ج1، ص219.
3. ينظر : السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص50.
4. ديوان النابغة، ص44.
5. سيبويه، الكتاب، ج2، ص236.
6. ينظر: القرافي، الاستغناء، ص382.

أورد سيبويه في باب الاستثناء المنقطع قول النابغة الجعدي:

فتى كَمُلَتْ أخلاقُهُ غيرَ أنَّهُ *** جَوادٌ فَمَا يُبْقِي مِنْ المَالِ بَاقياً[1]

يرثي الجعدي أخاه ويصفه بكمال الخُلق والجود الذي يذهب جُلَّ ماله.

والشاهد قوله: (غيرَ) ونصبها على الاستثناء المنقطع، وغير هنا بمعنى (لكن)[2].

ومما جاء في الاستثناء المنقطع قول الحارث بن حلِّزة:

غيرَ أَنِّي قدْ استعينُ على الهَمِّ *** إذا خَفَّ بالثَّوى النَّجَاءُ [3]

المعنى: خفَّ: أسرع، الثَّوى: المقيم، النجاء: السرعة: وهنا يطلب الشاعر المجد فيقول: إنه يستعين على تبديد همه إذا أسرع المقيم في السير لعظم المصيبة.

الشاهد قوله: (غير) فغير ههنا استثناء منقطع، وجاز في غير وجهان:

أولاً: ذهب الكوفيون إلى أنَّ غير يجوز بناؤها على الفتح ويجوز أن تكون فتحتها فتحة إعراب، فجوَّز الكوفيون بناءها على الفتح في كل موضع في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت لمتمكن أو غير متمكن وذلك نحو قولهم: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن زيداً قائم.

ثانياً: جوَّز البصريون بناءها إذا أضيفت لغير متمكن بخلاف إضافتها لمتمكن[4]، ويستحسن الباحث رأي البصريين؛ لأن الإضافة لغير المتمكن تجوز في المضاف.

---

[1]. النابغة الجعدي، ص13.

[2]. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص156.

[3].ديوان الحارث بن حلزة، جمعه وحققه وشرحه: أصيل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1411هـ-1991م)، ص21.

[4]. الأنباري: الإنصاف، ج1، ص223.

ومما جاء في الاستثناء المنقطع قول الفرزدق:

وما سجنوني غير أنَّي ابن غالب *** وأنِّي من الآثرِيْنَ غير الزعانفِ [1]

المعنى: الأثرّوْن: جمع الأثرى وهو الأغنى، وأراد الأغنياء من المكارم والشرف، الزعانف: رُذال القوم، وكان قد حبسه خالد بن عبدالله القسري، ولم يكن له ذنب سِوى أنه ابن غالب.

والشاهد فيه قوله: (غيرّ) حيث نصبه على الاستثناء المنقطع[2].

ومما جاء في الاستثناء المنقطع قول الشنفرى:

وكلُّ أبيٍّ باسلٌ غير أَنَّي *** إذا عرضت أولى الطرائدِ أبسلُ[3]

المعنى: الأبي الحمى الأنف، لا يقل للضيم: الباسل: الكريه، الطرائد: التي تطرد.

والشاهد: (غير أني) هو استثناء منقطع تقديره: (لكن أنا أسبل منهم)[4].

رابعاً : الاستثناء بـ(غير) في المفرغ :

ومما جاء في الاستثناء المفرغ وهو مالم يذكر فيه المستثنى منه وكانت جملته منفية قول الشاعر:

لُذْ بقيسٍ حينَ يأبى غيرُه *** تُلفِه بحراً مفيضاً خيرُه[5]

المعنى: لُذْ: بضم اللام وسكون الذال من لاذ يلوذ، تُلْفِه: تجده مفيضاً: فاض الماءُ إذا كثر.

---

[1]. الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرحه: علي فاعور، دار التب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص10.

[2]. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص110.

[3]. العُكبري، أبو البقاء عبدالله، إعراب لامية الشنقري، تح: محمد حمدان، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، (1404هـ-1984م)، ص65.

[4]. العُبكري، المرجع السابق، ص65.

[5]. ابن هشام، الشاهد بلا نسبة في المغني، ج1، ص138.

الشاهد فيه: (غيره) حيث بُني على الفتح؛ لإضافته إلى مبني وهو فاعل لقوله: يأبى؛ ليكون مرفوعاً بالفاعلية[1].

ويستحسن الباحث أن الفعل: (يأبى) أُشرب معنى النفي ولابد لجملة الاستثناء المفرغ أن تكون منفية وذلك قياساً على النفي المعنوي دون وجود لفظ، مثل قوله تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) سورة التوبة الآية 7.

جاءت غير بمعانٍ مختلفة منها:

1/ جاءت (غير) على أنها وصفاً في قول الشماخ:

وكلُّ خَليلٍ غيرُ هَاضمِ نفسهِ *** لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو مُعَاوِزُ [2]

المعنى: الهضم: الظلم، معاوز، المجانب والمباين.

والمعنى: أن كل خليل لا يصبر لخليله على أشياءَ يكرهها؛ فإن خلتهما لا تدوم.

والشاهد فيه: (غير) حيث جعل (غير) وصفاً لكل[3].

2/ جاءت (غير) منصوبة على الحال في قول النابغة الذبياني:

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنويَّةٍ *** علمَ إلا حُسْنَ ظنٍّ بصاحبِ[4]

المعنى: لا علم لي بحال ما أذكره، من حال هذا الذي أمدحه. وهو الحارث الجفني إلا أني أحسن الظن به.

الشاهد قوله: (غيرَ ذي مَثنويَّةٍ) حيث نصب غير على الحال في التاء المتصلة بـ(حلفتُ).

أما بنو تميم فيرفعون غير حيث يقولون: (غير حُسْنُ ظنٍّ بصاحب)[5].

---

[1]. المرادي، توضيح المسالك والمقاصد، ج2، ص680.

[2]. الشماخ: ديوان الشماخ، ص173.

[3]. السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ، ج1، ص291.

[4]. النابغة: ديوان النابغة الذبياني، ج2، ص63.

[5]. ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص63.

وبالرفع ويجعلون الباب كالمتصل على ضرب التأويل.

3/ جاءت غير مجردة من معنى الاستثناء، قال سيبويه في الاستثناء في قول حارثة بن بدر الغداني:

يا كعبُ صبراً على ما كان من حَدثٍ *** يا كعبُ لم يبقَ منا غيرُ أجلادِ

إلا بقياتُ أنفاسٍ نحشرجُها *** كراحلٍ رائحٍ أبو باكرٍ غادي[1]

المعنى: أجلاد الإنسان: جسمه، نحشرجها: نرددها بين حلوقنا وصدورنا، وما بقى من أنفاس، كبقاء من يبيت عندنا ليلة ثم يغدو راحلاً من عندنا.

الشاهد فيه أنه أبدل بقيات من (غير) ولم يجعل غيراً استثناء، وجعلها بمنزلة اسم ليس فيه معنى الاستثناء، كأنه قال: لم يبق منا شيء سوى الأجلاد إلا بقياتُ أنفاس[2].

وجاء في الكتاب أن غير في البيت بمنزلة مثل، كأنك قلت: لم يبقَ منها مثلُ أجلادِ إلا بقياتُ أنفاسٍ[3].

4/ جاءت أيضاً (غير) بمنزلة (إلا) ومن ذلك قول الكميت:

فمالي إلا اللهُ لا ربَّ غيره *** ومالي إلا اللهُ غيرك ناصرُ[4]

المعنى: أن ناصره هو الله وحده.

الشاهد فيه: (غيرك) حيث جاءت بمنزلة (إلا)[5].

وكأنه قال (إلا) إياك.

---

[1]. سيبويه، الكتاب، البيت لحارثة بن بكر الغداني في الكتاب، ج1، ص373.

[2]. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص166.

[3]. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص340.

[4]. ديوان الكميت، ص179.

[5]. سيبويه، الكتاب، ج2، ص340.

الاستثناء بـ (سوى) في شواهد النحو الشعرية:

وردت سوى في شواهد الاستثناء ثلاث عشرة مرة وذهب جمهور البصريين أن سوى ظرف وأنها لا تخرج عن الظرفية ومعناها مكان فإذا قلت: (جاءني القوم سواك) كان المعنى: (جاءني القوم مكانك)[1].

أولاً: الاستثناء بـ "سوى" في المتصل الموجب (واجب النصب) قول الشاعر:

كلُّ سَعْيٍّ سِوَى الذي يورثُ الفوزَ *** فَعَقْبَاهُ حسرةٌ وخسارُ[2]

المعنى: يعني أن كل عمل لا يورث الإنسان السعادة فنتيجته خاسرة.

الشاهد قوله: (سوى) حيث استعملت سوى هنا كـ(غير)[3].

فيستثنى بها نحو: قام القوم سوى زيد.

ثانياً: المستثنى بـ "سوى" في المتصل المنفي (جائز النصب والإتباع) :

وهو كقولك: (ما جاءَ القومُ سوى محمدٍ)، ولم يرد شاهد شعري له.

ثالثاً: الاستثناء بـ "سوى" في المنقطع :

وذلك في قول الشاعر:

لَمْ أَلفِ بالدارِ ذا نطقِ سوى طللٍ *** قَدْ كَادَ يَعْفو وَمَا بِالعَهْدِ منْ قدمِ[4]

المعنى: أَلف: أجد، الطلل، أثر الديار، يعفو: يتغير.

الشاهد قوله: (سوى طلل) فإنه دل على أن سوى يستثنى بها في المنقطع[5].

---

[1].السامرائي، معاني النحو ،267.

[2]. السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص164.

[3]. السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 164.

[4]. العيني، بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شروح شواهد الألفية ، الشاهد بلا نسبة فيه ، تح: محمد توفيق، علي فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط1، (1431هـ–2010م)، ص475.

[5]. ابن الضايع، اللمحة في شرح الملحة ، ج1 ، ص 475.

رابعاً: الاستثناء بـ "سوى" في المفرغ:

(ما يعرب علي حسب موقعه من الجملة) وهو ما حذف منه المستثنى منه وتعرب سوى إعراب المستثنى بـ(إلا) حسب موقعه من الإعراب.

وقد جاءت سوى في الاستثناء المفرغ في قول الفند الزماني:

لَمَ يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ *** دنَّاهم كما دانُوا[1]

المعنى: العدوان، الظلم، دناهم: فعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا والشاهد فيه: (سوى العدوان) حيث وقعت سوى فاعلاً وخروجها عن الظرفية، وهو عند البصريين خاص بالشعر، وعند الكوفيين جائز في السعة، ومذهبهم الأرجح[2].

ومما جاء في الاستثناء المفرغ بسوى قول مجنون ليلى:

أأتركُ ليلى ليسَ بيني وبينَهَا *** سوى ليلةٍ إنِّي إذاً لَصَبُوْرُ[3]

المعنى: يقول: أأترك زيارتها وليس بيني وبينها سوى مسير ليلة، إني إذاً شديد الصبر.

الشاهد قوله: (سوى ليلة) حيث جاءت سوى في الاستثناء المفرغ، فهي اسم ليس مؤخر إذا تعرب حسب ما يقتضيه سياق الجملة[4]، وهنا غير ملازمة للظرفية.

ومما جاء في (سوى) قول الأعشى:

تَجَانَفُ مِنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي *** وَمَا عَدَلَتْ مِنْ أَهْلِها لِسِوَائكا[5]

المعنى: تجانف: مال وانحرف.

الشاهد فيه: (لسوائكا) وهي بمنزلة الظرف[6]، وكأنك تقول: (مررت بمن سواءك).

---

1. ابن مالك، ضياء السالك ، ج2، ص195.
2. ابن عقيل ، شرح الالفية ،ج2، ص 102.
3. ديوان مجنون ليلى ، ص139.
4 . محمد عيد ، النحو المصفى ، ص 491.
5. الأعشى: ديوان الأعشى، ص89.
6. ينظر: المرادي، توضيح المسالك، ج2، ص67.

ومما جاء كذلك من شواهد (سوى) على الظرفية ودَلالة المكان كقول حسان بن ثابت:

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ *** نبي بَدَأَ فِي ظُلْمَهِ اللَّيْل هَادِياً[1]

المعنى: أتانا رسول الله فكان العدل به؛ لأنه أزاح الظلام ودعا للهدى.

الشاهد قوله: (سواه بغيره) فكأنه قال: لم نعدل غيره بغيره والمعنى لم نعدل سواه به أي يساوي غيره معه[2].

وذهب أبو القاسم الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً[3] ومِما خرج عن الظرفية في قول الشاعر:

فإني والذي يَحجُّ لَهُ الناسُ *** بجدوى سِواك لم أَثِقِ[4]

المعنى: الحج: الذهاب للأماكن المقدسة، بجدوى: بفائدة.

الشاهد فيه: قوله : (سواك) حيث خرجت غير عن الظرفية وجاءت مجرورة بالإضافة[5] بالإضافة[5]

ومن أمثلة خروجها عن الظرفية في قول الشاعر:

لديك كفيل بالمُنى لمؤمل *** وإنَّ سواكَ من يؤمله يشقى[6]

المعنى: كفيل: ضامن، المُنى: الرغبات، مؤمل: إذا زاد الرجاء يشقى: من العناء والمعنى: أن أخلاقك تضمن لك رجائك، وممن يظن الناس فيهم الخير، فإنَّ آمال الراجين فيهم تتقلب خيبة وشقاء[7].

---

[1]. ابن هشام، البيت لحسان بن ثابت في المغني، ولم أعثر عليه في ديوانه، ج1، ص213.

[2]. ينظر: ابن هشام، المغني، ج8، 213.

[3]. السامرئي، معاني النحو، ص268.

[4]. الأشموني، الشاهد بلا نسبة في شرح الأشموني، ج2، ص518.

[5]. المرجع السابق، ج2، ص518.

[6]. ابن عقيل: شرح ابن عقيل، الشاهد بلا نسبة، ج2، ص229.

[7]. ينظر: المرجع السابق، ص229.

الشاهد فيه قوله (إن سواك) حيث فارقت سوى الظرفية ووقعت اسماً ؛لأنها تأثرت بالعامل الذي هو إنَّ المؤكدة.

ومما جاء كذلك خارجاً عن الظرفية قول ابن المولى :

وإذا تُبَاعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى *** فَسِواكَ بائعُهَا وأنت المشتَرِي[1]

المعنى: البيع: قصد به الزهد، وأراد بالشراء للرغبة في الشيء أو بمعنى الواو، كريمة: أي خُصْلهُ كريمة.

والشاهد فيه قوله: (فسواك) وخرجت سوى عن الظرفية ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل، وهذا العامل معنوي وهو الابتداء[2].

ومما جاء خارجاً عن الظرفية قول حسان بن ثابت:

أَصَابَهمُ بَلاءٌ كانَ فِيْهِمْ *** سِوَى مَا قَدْ أصَابَ بَني النَّضيرِ[3]

المعنى: أصابهم: نزل بهم.

الشاهد فيه: خروج (سوى) عن الظرفية ووقوعه صفة[4].

ومما خرج عن الظرفية للضرورة الشعرية قول أبي داؤود الإيادي :

وكلُّ مَنْ ظنَّ أنَّ الموتَ مخطئه ** مُعَلَّلٌ بسواءِ الحقِّ مكذُوبُ[5].

المعنى: مُعلل: ملهى، سواء الحق، غيره.

الشاهد فيه قوله: (بسواء الحق) حيث تأثرت كلمة سواء بالعامل وهو باء الجر، وهو دليل الكوفيين على أنها لا تلزم النصب على الظرفية[6].

---

1. الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، 519.
2. ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص228.
3. ديوان حسان بن ثابت، ص183.
4. ابن الضائع، اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص486.
5. ديوان أبي داؤود الأيادي، ص294.
6. الأنباري، الإنصاف، ج1، ص240.

ونسبةً لأن (سوى) تأثرت بالعامل – حرف الجر – وذلك ما أنكره سيبويه والخليل إلا في حالة الضرورة. يستحسن الباحث مذهب الكوفيين؛ نسبة لكثرة الشواهد الواردة عند العرب المحتج بكلامهم.

ويرى الباحث من خلال الأمثلة السابقة التي خرجت فيها سوى عن الظرفية، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والخليل وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر مع كثرة ما ورد منه أنه لا داعي للضرورة مما يستدعي تأويل تلك الشواهد ولا يمكن القول بذلك إلا مع التكلف؛ ولئن ذهبنا لذلك لم يبقَ تأصيل قواعد النحو ممكناً.

ومما جاء بـ(سوى) في غير الظرفية وعدم التزامها النصب قوله:

فإنَّ أخْا سوائكم الوحيد[1]

المعنى: له أخاً واحداً.

الشاهد قوله (سوائكم) حيث جاءت سوى بمعنى غير وخرجت عن الظرفية[2].

ومما جاء كذلك من شواهد (سوى) بمنزلة غير قول الشاعر:

ذكرُك الله عندَ ذكرِ سِوَاهُ *** صَارِفٌ عَنْ فؤَادِكَ الغَفْلاتِ[3]

المعنى: إن ذكر الإنسان لربه يصرف الغفلة عن قلبه.

الشاهد قوله: (سواه) حيث جاءت بمعنى (غير)[4].

وكذلك وردت سوى بمعنى غير في قول المرار العجلي :

لا ينطقُ الفحشاءَ من كان منكم ** إذا قَعدُوا مِنَّا ولا من سِوائنا[5]

المعنى: الفحشاء: الشيء القبيح.

---

[1]. السيوطي، همع الهوامع، البيت بلا نسبة ولا تتمة فيه، ج2، ص163.

[2]. السيوطي: المرجع السابق، البيت بلا نسبة في الهمع ،ج2، ص163.

[3]. المرجع السابق نفسه، ج2، ص162

[4]. المرجع السابق نفسه، ج2، ص162.

[5]. سيبويه، الكتاب، الشاهد بلا نسبة فيه، ج1، ص408.

فالشاهد قوله: (سوائنا) حيث خرجت سواء عن الظرفية، واعتبرت اسماً جُرَّ بحر الجر، وهذا عند سيبويه من ضرورات الشعر[1].

[1]. الصبان، شرح الأشموني على ألفية بن ما لك، البيت للمراد بن سلامة العجلي في شرح الأشموني، ج1، ص517.

المبحث الثالث: الاستثناء بـ (خلا – عدا – حاشا):

وردت (خلا) في شواهد النحو الشعرية خمس مرات وسنرى ذلك فيما يلي:

خلا أداة استثناء ومثلها (عدا)، يكونان فعلين وينصب ما بعدهما على المفعول به، وهذا كله إذا لم تسبقهما (ما المصدرية)، فإن اتصلت بهما فإن المختار النصب والجر قليل.

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة وجعل (خلا – عدا) حرفي جر فنقول: (قام القوم ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ)[1].

أولاً: الاستثناء بـ(خلا) في شواهد النحو الشعرية حيث وردت شواهد جاءت فيها خلا ناصبة ومن ذلك قول لبيد:

أَلا كَلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيْمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[2]

المعنى: إن الله هو الحقيقة، وكل شيء غيره باطل وكل نعيم في الحياة زائل.

الشاهد قوله: (ما خلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة، بعد (خلا)؛ يدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوباً؛ وذلك لأن ما هذه مصدرية و(ما) المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل؛ لذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به[3].

يستحسن الباحث أنَّ قول لبيد كقولك (جاء الرجال ما خلا محمدًا) ومعنى ذلك جاءوا خلوهم من محمد ومعناه وقت خلوهم من محمد.

ومن الجر بـ(خلا) قول الأعشى :

خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاك *** وإنما أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[4]

المعنى: لا أرجو: آمل، سواك: غيرك، عيالي: أهل بيتي، شعبة: طائفة.

---

1. ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص106.
2. ديوان لبيد، ص132.
3. ينظر: ابن الضائع، اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص240.
4. ابن عقيل، شرح الألفية، البيت منسوب للأخفش وليس في ديوانه، ج2، ص105.

الشاهد قوله: (خلا الله) وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة: أما الأول فحيث استعمل الشاعر (خلا) حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، ونقل الأخفش أن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بـ(خلا)، وهذا نقل غير صحيح بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً حيث يقول: بعض العرب تقول: (ما أتانا من القوم خلا عبد الله) بالجر[1].

ومعنى قوله: (خلا الله) لا أرجو سواك إلا الله؛ أما من ذهب إلى أنها حرف – كما في الشاهد – فقد تصور أن هذه اللفظة انمحت عنها كل دَلالة على الفعلية، ولم يبقَ فيها إلا معنى الخلو، نظير قولك: (محمد علا السطحَ) (ومحمد على السطحِ) فقد انمحى عن (علا) كل معنى الفعلية ولم يبقَ فيها إلا دَلالة العلو[2].

ومما جاء في الجر بـ(خلا) قول العجَّاج:

وبَلْدةٍ لَيْسَ بِها طُورِيَّ *** ولا خَلَا الجِنّ بِهَا إِنْسِي[3]

المعنى: طوري: أحد، ويعني أنه ليس بها إنسي خلا الجن.

الشاهد فيه: (ولا خَلَا الجِنّ بِهَا إِنْسِي) حيث جاز فيه تقديم المستثنى؛ لأن تقدم المستثنى غير المنسوب شاذ والأصل: (ولا بها إنسيٌّ خلا الجن). قال الأنباري:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو: (إلا طعامك ما أكل زيد) نص عليه الكسائي وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع واستدلوا بهذا البيت ونحوه، ومنعه البصريون، وأجابوا عن البيت بأن تقديره:

وبلدةٍ ليس بها طوريٌ * ولا أنسيٌ بها ما خلا الجن.

ويرى البصريون أن تقديم المستثنى للضرورة، فلا يكون فيه حجة[4].

---

1. سيبويه، الكتاب، ج1، ص377.
2. ينظر: السامرائي، معاني النحنو، ص274.
3. ديوان العجاج: ص319.
4. ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص305.

ومما جاء في تقديم المستثنى قبل جملة الكلام قول أبي زبيد الطائي:

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنْ المَطَايَا *** أَحَسِنَّ بِهِ فَهنَّ إِلَيْه شُوسُ[1]

المعنى: العتاق: جمع عتيق وهو الأصيل، المطايا: جمع مطية وهي الدابة، أحسن: أصله: أحسسن، شوس: مفرده أشوس وهو النظر بمؤخرة العين؛ تكبراً وتغيظاً.

الشاهد فيه قوله: (خلا أن العِتاق من المطايا) حيث قدم المستثنى في أول الكلام، وقد أنشده الكوفيون ذاهبين إلى أن فيه دليلاً على جواز تقديم المستثنى قبل جملة الكلام[2] ونظيره ما سبق في قول الأعشى:

خلا اللهِ لا أرجو سواك *** وإنما أعدُ عيالي شعبةً من عيالكا[3]

ثانياً: الاستثناء بـ(عدا) في شواهد النحو الشعرية

ومما جاءت فيه – من الشواهد – عدا ناصبة قول الشاعر:

تُمَلُّ النَدَامَى مَا عَدَانِي فإنَّي *** بِكُلِّ الذِي يَهْوَى نَدَيْمِي مُوْلعُ[4]

المعنى: يتباهى الشاعر بأن الناس يملون نداماهم وشمَّارهم إلا هو فلا يُمَلُّ؛ لأنه يجد كل ما يحبه من نديمه.

الشاهد فيه قوله: (ما عداني) حيث دخلت نون الوقاية على عدا الماضي وهو هنا فعل بدليل تقدم ما المصدرية عليه ونون الوقاية دخلت لاتصال الفعل بياء المتكلم[5].

---

[1]. ديوان أبي زيد الطائي، ص96.

[2]. الأنباري، الإنصاف، ج1، ص223.

[3]. ابن عقيل، شرح الألفية، البيت منسوب للأعشى ولا يوجد بديوانه، ج2، ص105.

[4]. العيني: الشاهد بلا نسبة فيه، ج1، ص363.

[5]. الأشموني، شرح الأشموني، ج1، 524.

ومما جاء في النصب بـ(عدا) في قولك: (رأيت الناس ما عدا محمداً) أي مجاوزة رؤيتي محمداً، أي وقت المجاوزة[1]، فيكون تأويل ذلك كما مرَّ في (خلا)؛ ومن ذلك قول الشاعر:

عدا سليمي وعدا أباها[2]

المعنى: دون سليمي وهو تصغير لسلمى ودون أبيها، والشاهد قوله: (عدا أباها) حيث جاءت عدا ناصبة مع أنها غير مسبوقة بـ(ما) حيث جاء ما بعدها منصوباً بالألف وهنا انتفيت الحرفية لـ(عدا).

ومن شواهد مجيء (عدا) جارة قول الشاعر:

تَرِكْنَا فِي الحَضِيْضِ بِنَاتِ عُوجٍ *** عَواكِفُ قَدْ خَضَعْنَ إلَى النُّسوُرِ[3]

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأسْرًا ** عَدَا الشّمْطَاءِ والطفْلِ الصَّغِيْرِ

المعنى: الحضيض: قرار الأرض عند منقطع الجبل، بنات عُوج: أراد بها الخيل التي ينسبونها لفرس مشهور يسمى (أعوج)، عواكف: جمع عاكفة وعكف على الشيء لازمه، خضعن: ذللن: أبحنا حيَّيهم: أهلكناه، أسراً: أن يأخذ الرجُل الرجلَ في الحرب ملقياً بيديه، الشمطاء: هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الشاهد فيه قوله: (عدا الشمطاء) حيث استعمل عدا حرف جر، فنجد الشمطاء مفعول به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا[4]. على عكس ما ورد عن سيبويه في الجر بخلا.

وعدا هنا بمعنى جاوز أيضاً، وحكى الأخفش الجر بها لغةً[5].

ويرى الباحث أن سيبويه ربما لم يحفظه ليست رفضاً لجره؛ وإنما لقلته، وأورده الأخفش.

---

1. ينظر: السامرائي، معاني النحو ، ص275.
2. ينظر السيوطي: همع الهوامع، البيت مقطوع هكذا بلا نسبة في الهمع، ج2، ص279.
3. ابن عقيل، البيتان بلا نسبة في الألفية، ج2، ص105.
4. ابن عقيل، المرجع السابق، ج2، ص106.
5. السامرائي، معاني النحو، ص275.

ثالثاً: الاستثناء بـ(حاشا) في شواهد النحو الشعرية :

حاشا كلمة تفيد التنزيه في كل معانيها، وأصلها من الحشا والحاشية وهو الناحية، وقولهم حاشا لله، معناها تنزيهاً لله من كل سوء[1]. وما جاء منصوباً بعد حاشا قول الفرزدق:

حَاشَا قريشاً فإنَّ اللهَ فَضَلَهُمْ *** عَلَى البَرِيَّةِ بالإسْلَامِ وَالدِّيْنِ[2]

المعنى: البرية: الناس.

الشاهد فيه قوله: (حاشا قريشاً) حيث استعمل (حاشا) فعلاً فنصب مفعولاً به (قريشاً) وقال ابن مالك: إن (ما) لا تصحب حاشا، مثل خلا في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على خلا، فلا تقول: (قام القوم ما حاشا زيداً) وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها (ما) قليلاً ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أسامة أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة)[3] وما جاء في ذلك قول الأخطل التغلبي:

رَأَيْتُ النّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشًا *** فإنا نحن أَفَضَلُهُمْ فِعَالاً[4]

المعنى: رأيتُ الناس أقل منا منزلة.

الشاهد فيه قوله: (مَا حَاشَا قُرَيشًا) حيث دخلت ما المصدرية على حاشا، وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

---

[1]. ينظر: السامرائي، معاني النحو، ص276.

[2]. السيوطي، همع الهوامع، الشاهد منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، ج2، ص78.

[3]. أبو عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1414هـ –1990م ،ج3، ص 689.

[4]. ابن عقيل: الشاهد منسوب للأخطل في الألفية ولم أجده في ديوانه، ج2، ص107.

ومذهب الجر بـ(حاشا) هذا رأي سيبويه، ومذهب النصب – فقط – هذا رأي المبرد والمازني وتبعهم في ذلك ابن مالك وهو المذهب الذي يؤيده المساع، وقال سيبويه أنه لم يسمع النصب بها[1].

وجاءت (حاشا) مرتين بروايتين الجر والنصب ومن ذلك قول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ به *** ضنًّا عَنِ المِلْحَاةِ والشَّتْمِ[2]

المعنى: الملحاة: من قولك: لحوت الرجل إذا لمته وألححت في لومك.

الشاهد فيه قوله: (حاشا أبي ثوبان) فقد استدل به الشارح على أنَّ (حاشا) تجر ما بعدها، وورد البيت كذلك براوية (حاشا أبا ثوبان) بالنصب، وهذا ما حكاه ابن هشام في المُغني وتبعه الأشموني[3]، ولكن الذي ورد كثيراً بها الجر؛ لذلك هو الأرجح.

وكذلك مما جاء في (حاشا) أنها قابلة للتصرف وهذا فيه دلالة على أنها فعلاً ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ *** وَلا أُحاشِي مِنْ الأَقوَامِ مِنْ أَحَدِ[4]

المعنى: لا أعتقد أن أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة ولا استثني أحداً.

الشاهد فيه قوله: (لا أحاشي) حيث جاء بالفعل المضارع من حاشا فدل على أنه فعل متصرف، وهنا صارت (حاشا) فعلاً بمنزلة (خلا) في الاستثناء، وتوهم المبرد أن هذا مضارع(حاشا) الاستثنائية وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف[5].

---

[1]. ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص108.

[2]. ابن الصائغ، اللمحة، البيت لا نسبة فيه، ج1، ص238.

[3]. ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج1، ص238.

[4]. ديوان النابغة، ص13.

[5]. ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج1، ص528.

المبحث الرابع: الاستثناء بـ(سِيَّما) في شواهد النحو الشعرية:

سيما مركبة من كلمتين هما: (سي) بمعنى: (مثل) ولفظ (ما)، وهي تفيد أن ما بعدها يشترك مع ما قبلها في حكم ما، ولكن نصيب ما بعدها أوفر ويزيد على نصب ما قبله؛ لذلك كان معناها لا مثل، أي أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها ومن شواهد (لاسيما) قول امرئ القيس:

ألاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُن صَالِحٌ *** ولا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدارَةَ جُلجُل[1]

المعنى: يوم دارة جلجل: هو اليوم الذي وجد فيه امرؤ القيس محبوبته وصاحباتها يستنقعن في الغدير فأخذ ثيابهن ورفض أن يردها لواحدة منهن حتى تخرج متجردة، فلما يئسوا فعلوا ثم نحر لهن ناقته.

الشاهد فيه قوله: (ولا سيّما يوم) فإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة جاز الرفع والجر فقط على الاعتبار السابق، وفي جميع الأحوال، فالواو للاستئناف، ويجوز أن تكون للعطف، والجملة بعدها معطوفة على ما قبلها أو للحال، (لا) نافية للجنس و(سي) اسمها بمعنى مثل وخبرها محذوف تقديره موجود، والجملة من (لا) واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، والغالب تشديد يائها ودخول (الواو) و(لا) عليها [2]. وقد تخفف الياء وتحذف الواو في قول الشاعر:

فِه بالعُقُوْدِ والأَيْمَانِ لاسِيْمَا ** عَقْدُ وَفَاءٍ بِه مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ[3]

المعنى: فِه: فعل أمر بمعنى: يفي، العُقُود: جمع عقد وهو العهد المكتوب، القرب: جمع قُربة وهي ما يتقرب به، والمعنى التزم بالوعد الإيمان؛ لأنها تقربك لله.

الشاهد فيه قوله: (لاسيما) ونصبها حينئذٍ على الحال، وقد تستعمل بمعنى خصوصاً فتكون في محل نصب على أنها مفعول مطلق لـ "أخص"[4].

---

1. ديوان امرئ القيس، ص10.
2. ينظر: النجار، ضياء السالك، ج2، ص202.
3. النجار، المرجع السابق، البيت بلا نسبة، ج2، ص202.
4. ينظر: النجار، المرجع السابق نفسه، ج2، ص202.س

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبعونه وتوفيقه تنقضي الحاجات ، وتزول العقبات ، وتُيسر الأمور، فبعنايته وفضله قد وُفقتُ إلى إكمال هذه الدراسة، ومالي إلا قول الأصفهاني: (إني رأيتُ أنه ما كتب أحدُهم في يومه كتاباً إلا قال في غده ، لو غُيِّر هذا لكان أحسن ولو زُيِّدَ ذاك لكان يُستحسن، ولو قُدم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك ذاك لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النَّقص على جملة البشر) ، فبعناية الله وفضله قد وُفقتُ إلى إكمال هذه الدراسة والتي كانت بعنوان:(شواهد النحو الشعرية في باب الاستثناء "دراسة نحويَّة دَلالية")، واتبعتُ فيها المنهج الوصفي، وجاءت في مقدمة وثلاثة فصول، الفصل الأوَّل كان بعنوان "الشواهد والاستشهاد في النحو العربي" ، وفيه أربعة مباحث، المبحث الأوَّل التعريف بالشاهد لغة واصطلاحاً والمبحث الثاني ترتيب الشواهد عند النحاة والمبحث الثالث حُجية الشواهد والمبحث الرابع عصور الاحتجاج بالشعر ونهايتها، أما الفصل الثاني فكان بعنوان "الاستثناء عند النحاة " وفيه خمسة مباحث ، المبحث الأول التعريف بالاستثناء لغة واصطلاحاً والمبحث الثاني أركان الاستثناء وأدواته والمبحث الثالث ناصب الاستثناء والمبحث الرابع أقسام الاستثناء والمبحث الخامس فائدة الاستثناء، والفصل الثالث بعنوان" قسم الشواهد ودراستها "، وفيه أربعة مباحث، المبحث الأول الاستثناء بـ "إلا" والمبحث الثاني الاستثناء بـ " غير وسوى "والمبحث الثالث الاستثناء بـ " خلا، عدا، حاشا" والمبحث الرابع الاستثناء بـ "لاسيَّما" .

نتائج البحث:

1. عدد الشواهد التي وردت في باب الاستثناء في كتب النحو العربي التي اطلع عليها الباحث ثلاثة وسبعون شاهداً.
2. إن تعريف ابن مالك للاستثناء هو أكثر التعريفات شمولاً لمفهوم الاستثناء؛ لأنه هضم تعريفات من سبقه وجاء بتعريف جامع مانع.
3. إن ناصب الاستثناء هو الفعل "أستثنى" عند معظم النحاة أُبدلت منه "إلا".

4. يمكن أن يكون ناصب المستثنى ليس عاملاً لفظياً وإنما جاء منصوباً لكونه مخالفاً للمستثنى منه .

5. إن الأداة "إلا" هي أكثر أدوات الاستثناء وروداً في شواهد النحو الشعرية.

6. هنالك بعض أدوات الاستثناء لم ترد في شواهد النحو الشعرية (ليس ولا يكون وبيد و لما).

7. الاستثناء جائز النصب و الإتباع هو الأكثر وروداً من بين أنواع المستثنى.

8. هنالك بعض الألفاظ أُشربت معاني أدوات النفي مثل (تغيّر – قليل – يأبى).

9. أحياناً يتوسع النحوي في معنى الاستثناء حتى يجعله نوعاً من المستثنى منه.

10. أحياناً يفيد الاستثناء القصر .

11. يشترط في وقوع "إلا" صفة تعذر الاستثناء .

12. جاءت "إلا" في بعض المواضع جارَّة .

توصيات:

من خلال النتائج التي توصَّل إليها الباحث يوصي بالآتي :

1. دراسة شواهد الاستثناء في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف

2. دراسة شواهد النحو الشعرية في الموضوعات النحوية الأخرى .

قائمة الفهارس

1. فهرس الآيات القرآنية.
2. فهرس الأحاديث النبوية.
3. فهرس الأشعار.
4. فهرس الأرجاز.
5. فهرس الأعلام.
6. فهرس المصادر والمراجع.
7. فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
(وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)	34	66
سورة آل عمران		
(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ)	144	66
سورة النساء		
(وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا)	66	62
سورة المائدة		
(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)	38	15
سورة التوبة		
(يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)	32	62
سورة هود		
(قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ	81	73

أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ)		
سورة الكهف		
(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا)	1	14
سورة فصلت		
(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)	42	5
سورة الشورى		
(فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)	11	75
سورة البروج		
(وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ)	3	10
سورة الطارق		
(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	4	51

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	الصفحة
(أسامة أحب الناس إليَّ حاشا فاطمة)	99
(خذها بما معك من القرآن)	21
(زوجتكها بما معك من القرآَن)	21
(ليبلغ شاهدكم غائبكم)	10
(ملكتكها بما معك من القرآَن)	21
(و ما يمنعني من ذلك فقد أنزل القرآَن بلساني لسانٌ عربي مبين)	17
(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)	18

فهارس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الهمزة			
غيرَ أَنِّي قدْ استعينُ على الهَمِّ *** إذا خَفَّ بالثَّوى النَّجَاءُ	المديد	الحارث بن حلزة	86
بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ البَلَى *** إلا رَوَاكِدَ جَمْرَهُنَّ هَبَاءُ	الكامل	الشمَّاح	82
قافية الباء			
ولا عيبَ فيهمْ غَيرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ *** بهنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائبِ	الطويل	النابغة الذبياني	85
حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنويَّةٍ *** علمَ إلا حُسْنَ ظنِّ بصاحبِ	الطويل	النابغة الذبياني	88
لَيْسَ بَيْنِي وبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ *** غيرُ طعنِ الكُلَى وضربِ الرِّقَابِ	المديد	عمرو الثعلبي	85
فِه بالعُقُوْدِ والأَيْمَانِ لاسِيْمَا ** عَقْدُ وَفَاءٍ بِه مِنْ أَعْظَمِ القَربَ	البسيط	–	101
فَمَا لي إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ *** وَمَالِيَ إلا مَذهبَ الحقِ مَذهبُ	الطويل	الكميت	68
لَدَم ضائع تغيَّب عنه *** أقربُوه إلَّا الصّبا والجنوبُ	الخفيف	–	70
وكلُّ مَنْ ظنَّ أنَّ الموتَ مخطئه ** مُعَلَّلٌ بسواءِ الحقِّ مكذُوبُ	البسيط	أبو داؤود الإيادي	93
قافية التاء			
ذكرُك الله عندَ ذكرِ سِوَاهُ *** صَارِفٌ عَنْ فؤَادِكَ الغَفْلاتِ	–	–	94
مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِيْ تَفَرُّقِ فَالِجٍ *** فَلَبُوْنُهُ جِرَبَتْ مَعَاً وَأَغَدَّتِ إلا كَنَاشِرَةَ الَّذِيْ ضَيَّعْتُمُ *** كَالْغُصْنِ فِيْ غُلْوَائِه المُتَنَبّتِ	الكامل	عنز بن دجاجة	77

قافية الحاء			
والحرْبُ لا يبْقَى لجاحِمِها التَّخيل والمراح**إلاَّ الفَتَى الصَّبَّارُ في النَّجداتِ والفَرَسُ الوقاحُ	مجزوء الكامل	الحارث بن عُبار	72
يطالبني عمي ثمانين ناقةً***و مالي يا عفراءُ إلا ثمانية	الطويل	عروة بن حزام	81
قافية الدال			
وبالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ***عَافٍ تَغَيَّرَ إلا النُؤْيُ والْوَتِدُ	المديد	الأخطل	69
يَا ابْنَيْ لُبَيْنَي لَسْتُمَا بِيَدٍ *** إلا يَدَاً لَيْسَتْ لهَا عَضُدُ	الكامل	أوس	71
إلا كَخَارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفْسَهُ *** وَابْنَي قَبِيْصَة أَنْ أَغِيْبَ وَيَشْهَدَا	الكامل	الأعشى	75
وَقَفْتُ بِهَا أُصَيلَاناً أُسَائلُهَا*** عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ إلا أَوَارِيّ لأْيَاً مَا أُبَيِّنُهَا*** والنُّؤْى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُوْمَةِ الجَلَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	73
فلا تحسبني كافراً لك نعمةً***على شاهدي يا شاهدَ اللهِ فاشهد	الطويل	الأعشى	10
قافية الراء			
كلُّ سَعْيٍّ سِوَى الذي يورثُ الفوزَ *** فَعَقْبَاهُ حسرةٌ وخسارُ	البسيط	–	90
وَالنَّاسُ أَلْبٌ علينا فِيْكَ لَيْسَ لَنَا*** إلا السُّيوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ	البسيط	كعب بن مالك	68
أَعُوْذُ بِرَبّ العَرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ *** عَلَيَّ مَالِي عِوَضٌ إلاه نَاصِرُ	الطويل	–	83
رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الجَمِيْعِ تَفَرَّقُوا *** فَلَمْ يِبْقَ إلا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفْرُ	الطويل	–	71
فمالي إلا اللهُ لا ربَّ غيره *** ومالي إلا اللهُ غيرك ناصرُ	الطويل	الكميت	89
لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْر غَيَّرَهُ *** وَقْعُ الحَوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكرُ	البسيط	لبيد العامري	81
أأتركُ ليلى ليسَ بيني وبينَهَا *** سوى ليلةٍ إنِّي إذاً لَصَبُوْرُ	الطويل	مجنون ليلى	91

أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ **** وَمَا اغْتَرَهُ الشَّيْبُ إلا اغْتِرَارَا	متقارب	الأعشى	80
نَجَا سَالِمُ والنَّفْسُ منهُ بِشِدْقِهِ *** ولمْ ينجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ ومئزَرَا	الطويل	أمية الهذلي	77
أَصَابَهمُ بَلاءٌ كانَ فِيْهِمْ *** سِوَى مَا قَدْ أصَابَ بَني النَّضيرِ	الوافر	حسان بن ثابت	93
تَرِكْنَا فِي الحَضِيْضِ بِنَاتِ عُوجٍ *** عَواكِفُ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسوُرِ أبحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأسْرًا ** عَدَا الشّمْطَاءِ والطفْلِ الصَّغِيْرِ	الوافر	–	98
قافية الزاي			
وكلُّ خَليلٍ غيرُ هَاضمِ نفسهِ *** لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو مُعَاوِزُ	الطويل	الشماخ	88
قافية السين			
خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنْ المَطَايَا *** أَحَسِنَّ بِهِ فَهنَّ إِلَيْه شُوسُ	الوافر	أبو زيد الطائي	97
قافية العين			
فإنَّهُمْ يَرْجُوْنَ مِنْهُ شَفَاعَةً *** إِذَا لَمْ يَكُنْ إلا النَّبِيُونَ شَافِعُ	الطويل	حسان بن ثابت	72
تُمَلُّ النَدَامَى مَا عَدَانِي فإنَّي *** بِكُلِّ الذِي يَهْوَى نَدَيْمِي مُوْلعُ	الطويل	–	97
أَمَرْتُكُمُ أَمْرِيْ بِمُنْعَرَجِ اللوَىْ *** ولا أَمْرَ للمَعْصيَّ إلا مُضَيَّعَاً	الطويل	الكحلبة اليربوعي	82
قافية الفاء			
وما سجنوني غيرّ أنَّي ابن غالب *** وأنِّي من الآثريْنَ غير الزعانفِ	الطويل	الفرزدق	87
قافية القاف			
لديك كفيلٌ بالمُنى لمؤمل *** وإنَّ سواكَ من يؤمله يشقى	الطويل	–	92
فإني والذي يَحجُّ لَهُ الناسُ *** بجدوى سِواك لم أَثِقِ		المفرح	92
قافية الكاف			
تَجَانَفُ مِنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي *** وَمَا عَدَلَتْ مِنْ أَهْلِها لِسِوَائكا	الطويل	الأعشى	91
خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاك *** وإنما أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا	الطويل	الأعشى	95
قافية اللام			
ألا كَلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهُ بَاطِل *** وَكُلُّ نَعِيْمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ	الطويل	لبيد العامري	95

وكلُّ أبيٍّ باسلٌ غير أَنَّي *** إذا عرضت أولى الطرائدِ أبسلُ	الطويل	الشنفرى	87
وَبِنْتَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وِلَمْ يَكُنْ *** لَنَا خَاطِبٌ إِلا السِّنَانُ وَعَامِلُهُ		الفرزدق	75
رأيتُ النَّاسَ ما حاشا قريشاً***فإنا نحنُ أفضلُهمْ فعالاً	الوافر	الأخطل التغلبي	99
وَمَا المَجْدُ إلا قَدّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ *** بِنُدًى وَحِلْمٍ لايَزَالُ مُؤْثِلاً	الطويل	–	83
ألاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُن صَالِحٌ *** ولا سِيَّمَا يَوْم بِدارَةَ جُلجُل	البسيط	امرئ القيس	101
وَلَمَّا أَبَى إلا جِمَاحَاً فُؤَادُهُ *** وَلَمْ يسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلا أَهْلِ	الطويل	قيس بن الملوح	80
قافية الميم			
عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا *** وَلا النَّبْلُ إلا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ	الطويل	ضرار بن الأزور	75
مَهَامِهَاً وخُرُوْقاً لا أَنِيْس بِهَا *** إلا الضَّوَابِحَ والأَصْدَاءَ والْبُوْمَا	البسيط	الأسود بن يعفر	74
لَمْ أَلفِ بالدارِ ذا نطقٍ سوى طللٍ *** قَدْ كَادَ يَعْفو وَمَا بِالعَهْدِ منْ قدمِ	البسيط	–	90
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ به *** ضنًّا عَنِ المِلْحَاةِ والشَّتْمِ	البسيط	–	100
قافية النون			
مَا بِالْمَدِيْنةِ دَارٌ غُيْرُ وَاحِدَةٍ *** دَارٌ الخَلِيْفَةِ إلا دّارُ مَرْوَانَ	البسيط	الفرزدق	70
لا ينطقُ الفحشاءَ من كان منكم ** إذا قَعدُوا مِنَّا ولا من سِوائنا	الطويل	المرار العقيلي	94
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ *** لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلا الفَرْقَدَانِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	76
حَاشَا قريشاً فإنَّ اللهَ فَضَلَهُمْ *** عَلَى البَرِيَّةِ في الإسْلَامِ وَالدِّيْنِ	البسيط	الفرزدق	99
قافية الهاء			
فِي لَيْلَةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَدَاً *** يُحْكَي عَلَيْنَا إلا كَوَاكِبُهَا	–	عَدي ابن زيد	71

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إلا حَمَامَةٌ *** تَغَنَّتْ عَلَى خَضْرَاءَ سُمْرُ قُيُودُهَا	الطويل	–	81
لَمْ يَغْذُهَا الرِّسْلُ وَلا أَيسَارها *** إلا طَرِيُّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَا	الكامل	غيلان ابن حُريث	74
هَلْ الدَّهْرُ إلا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا **** وَإلا طُلُوْعُ الشَمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	79
أُنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ *** قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلا بُغَامُهَا	الطويل	ذو الرمة	76
تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيْمِ سَاعَةٍ *** فَمَا زَادَ إلا ضِعْفُ مَابِيْ كَلامُهَا	الطويل	قيس ابن الملوح	79
قافية الواو			
لَمَ يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ *** دنَّاهم كما دانُوا	–	الفند الزماني	91
قافية الياء			
وإذا تُبَاعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى *** فَسِواكَ بائعُهَا وأنت المشتَرِي	الكامل	ابن المولي	93
فتى كَمُلَتْ أخلاقُهُ غيرَ أنَّهُ *** جَوادٌ فَمَا يُبْقِي مِنْ المَالِ بَاقياً	الطويل	النابغة الجعدي	86
أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ *** نبي بَدَأَ فِي ظُلْمَهِ اللَّيْل هَادِياً	الطويل	حسان بن ثابت	92
يا كعبُ صبراً على ما كان من حَدثٍ *** يا كعبُ لم يبقَ منا غيرُ أجلادِ إلا بقياتُ أنفاسٍ نحشرجُها *** كراحلٍ رائحٍ أبو باكرٍ غادي	البسيط	حارثة الغُداني	89

فهارس الأرجاز

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
	قافية الدال		
1	فإنَّ أخاً سوائكم الوحيدُ	–	94
	قافية الراء		
3	لُذْ بقيسٍ حينَ يأبى غيرُه *** تُلقِه بحراً مفيضاً خيرُه	–	87
	قافية السين		
4	وَبَلْدَةٍ لَيْسِ بِهَا أَنِيْسُ *** إلا اليَعَافِيْرُ وَإِلا الْعِيْسُ	جرَّان العود	73
	قافية اللام		
5	مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهُ *** إلا رَسِمْيُهُ وإلا رَمَلُهُ	–	79
	قافية الميم		
6	لَوْلا ابْنُ حَارِثَةَ الأَمِيْرُ *** لَقَدْ أَغْضَيْتُ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغْمِ إلا كَمُعْرِضِ المُحُسَّر بَكْرَه *** عَمْدَاً يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ	النابغة الجعدي	78
	قافية الهاء		
7	عدا سُليمى وعدا أباها	–	98
	قافية الياء		
8	وبَلْدةٍ لَيْسَ بِها طُورِيَّ *** ولا خَلَا الجِنّ بِهَا إِنْسِي	العجَّاج	96

فـهـارس الأعـــــلام

الرقم	العلم	الصفحة
1	إبراهيم بن موسى، الشاطبي	19
2	أحمد بن إدريس، شهاب الدين القرافي	41
3	أحمد بن فارس بن يوسف بن يعقوب ، الشدياق	37
4	إسحاق بن مرار، الشيباني	47
5	إسماعيل بن حماد، الجوهري	11
6	أوس بن ثابت الخزرجي، أبو زيد الأنصاري	13
7	بكر بن محمد بن عثمان، المازني	46
8	الحسن بن أحمد أبو علي، الفارسي	26
9	الحسن بن عبدالله المزربان، أبو سعيد السيرافي	57
10	حماد بن أبي ليلى، ابن المبارك	22
11	خالد بن عبدالله زين الدين ، الجرجاوي	58
12	خلف أبو محرز بن حيان الأحمر البصري ، خلف الأحمر	22
13	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، الفراهيدي	10
14	سعيد بن محمد بن أحمد، الأفغاني	15
15	سعيد بن مسعدة البلخي ، الأخفش	46
16	صالح بن إسحاق، الجرمي	46
17	عباس حسن، المصري	48
18	عبد الرحمن بن أبي سعيد ، الأنباري	28
19	عبد الرحمن بن كمال الدين ، جلال الدين السيوطي	18
20	عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، العكبري	37
21	عبدالله بن عبد الرحمن بهاء الدين ، ابن عقيل	18

22	عبدالله محمد بن إسحاق ، الفاكهي	40
23	عبده علي ابراهيم ، الراجحي	53
24	عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي ، ابن جني	32
25	عثمان بن عمر بن أبي بكر ، ابن الحاجب	19
26	علي بن حمزة بن فيروز ، الكسائي	58
27	علي بن محمد بن علي الإشبيلي ، ابن خروف	17
28	علي بن مؤمن بن محمد النحوي ، ابن عصفور	50
29	عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، سيبويه	44
30	محمد بن أحمد بن طلحة ، الأزهري	60
31	محمد بن الحسن الرضي ، الأستراباذي	18
32	محمد بن الحسين بن سباع أبو عبد الله ، ابن الضائغ	20
33	محمد بن محمد بن عبدالله ، بدر الدين الناظم	18
34	محمد بن يزيد ، أبو العباس المبرد	60
35	محمد بن يوسف الأندلسي أبو حيان ، أثير الدين	18
36	محمود بن عمر الخوارزمي جار الله أبو القاسم ، الزمخشري	32
37	يحيي بن زياد بن عبدالله بن مروان ، أبو زكريا الفراء	47
38	يعيش بن علي موفق الدين الأسدي ، ابن يعيش	37
39	يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن ، ابن حبيب	18

قائمـــة المصـــادر والمراجـــــع

1) إبراهيم أنيس و آخرون ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1989م.

2) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط 3، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1965 م.

3) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، ط 1، المطبعة الخيرية بمصر، القاهرة، 1323هـ.

4) ابن السراج، أبوبكر محمد، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

5) ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تح: ابراهيم سالم الصاعدي، ط 1، 1424 هـ - 2004 م.

6) ابن جني، أبو الفاتح عثمان ابن جنى، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط 1 ، 1955 م.

7) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة، عالم الكتب، ط 2، 1405 هـ - 1985 م.

8) ابن حلزة، الحارث بن حلزة، ديوان الحارث بن حلزة، جمعه و حققه و شرحه: أصيل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1411 هـ - 1991 م.

9) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.

10) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان و أنباء الزمان، تح: يوسف علي الطويل، د. مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
11) ابن صعصعة، عبدالله بن صعصعة التميمي الدارمي، ديوان الفرزدق، شرحه و ضبطه و قدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ، 1407 هـ – 1987 م.
12) ابن عقيل، بهاء الدين ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400 هـ – 1980 م.
13) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، القاهرة 1415 هـ – 1995 م.
14) ابن قتيبة، محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر و الشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1966 م.
15) ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد، شرح سنن بن ماجة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
16) ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، ط 1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387 هـ – 1967 م.
17) ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 1، مطبعة البيان العربي، القاهرة، 1376 هـ 1957م.
18) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب ، دار صادر، دار بيروت، ط، 1410 هـ – 1990 م.
19) ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

20) أبو حيان، أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1460 هـ - 1986 م.
21) الأخطل، أبو مالك التغيلي، ديوان الأخطل، رواية عبدالله اليزيدي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1891 م.
22) الأزهري، أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد خفاجي و اخرون، د.ط.
23) الأزهري، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل بيصون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ - 2000 م.
24) الاستربادي، رضي الدين محمد الاسترابادي، شرح الكافية، تح: أصيل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419 هـ - 1998 م.
25) إسماعيل بن حماد، الصحاح ، تاج اللغة و صحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت.
26) الأشموني، أبو الحسن نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419 هـ - 1998 م.
27) الأصفهاني، علي بن الحسين أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، شرح: سمير جابر، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط 2، 1412 هـ - 1992 م.
28) الأعشى، ميمون بن قيس، دار صادر، دار بيروت، 1380 هـ - 1960 م.
29) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح و تعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب.
30) الأفغاني، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط 3، 1964.

31) الأنباري، كمال الدين أبو البركات، تح: محمد عبد الحميد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ط 2، 1953 م.
32) الأنصاري، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت.
33) الأنصاري، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب من كتب الأعاريب، مطبعة حجازي القاهرة، 1372 هـ.
34) أوس بن حجر، ديوان أوس، تح: محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، دار صادر، بيروت، ط 3، 1399 هـ - 1979 م.
35) الباقلاني، أبوبكر الباقلاني، إعجاز القران الكريم، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء العلوم، القاهرة، ط 5.
36) البخاري، أبوعبدالله بن اسماعيل، صحيح البخاري، ط 1، 1993 م.
37) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1989 م.
38) بلاشير، ريجيس بلاشير، تاريخ الأدب العربي، تعريب د: ابراهيم الكيلاني، ط 1، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1375 هـ - 1956 م.
39) بن ثابت، حسان بن ثابت، ديوان حسان، حققه و علق عليه: وليد عرفات.
40) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان و التبيين، تح: حسين السندوبي، ط 2، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1351 هـ - 1956 م.
41) الجرجاني، عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي و خصومه، تح: عيسى الحلبي، د.ط.

42) الجمحي، محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار المدني، جدة، د.ط .

43) الحديثي، خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ط 1، مطابع دار التضامن، بغداد، 1385 هـ - 1966 م.

44) الحمصي، يس بن زين الدين الحمصي، شرح الفاكهي لقطر الندى، مكتبة مصطفى، مصر، 1971م.

45) الحموي، ياقوت بن عبدالله الحموي، المصباح المنير، صححه: مصطفى السقا، مطبعة الحلبي، مصر.

46) الحموي، ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1992.

47) الدمياطي، محمد الدمياطي، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1409 هـ - 1989 م.

48) الدينوري، ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، 1936 م.

49) الذبياني، ديوانه، ابن ضرار الذبياني، حفظه و شرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

50) الراجحي، عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعارف، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.

51) الرافعي، مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العربية، دار الكتاب العربي، 1974، د.ط .

52) الزبيدي، عمر بن معد يكرب الزبيدي، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط 2، 1405 هـ - 1985 م.

53) الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام، ط 3، بيروت، 1389 هـ 1969 م.
54) الزمخشري، محمود جار الله أبو القاسم، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت.
55) زياد بن معاوية، ديوان النابغة، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1963م.
56) السامرائي، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط 2، 1423 هـ – 2003 م.
57) سيبويه، أبو عمر عثمان بن قنير، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ – 1988 م.
58) السيرافي، أبو سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1294 هـ – 1974 م.
59) السيوطي، جلال الدين السيوطي، الاتفاق في علوم القران، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة التراث، القاهرة، 1378 هـ 1967 م.
60) السيوطي، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة السعادة، القاهرة، 1936 هـ – 1976 م.
61) السيوطي، جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، دار الفكر للطباعة، د.ط .
62) السيوطي، جلال الدين السيوطي، بغية الدعاة في طبقات اللغويين و النحاة، مطبعة البابي الحلبي، سوريا، 1384 هـ – 1965 م.
63) السيوطي، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: بدر الدين عفساني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ط.

64) الشدياق، أحمد فارس الشدياق، غنية الطالب و منية الراغب، دار المعارف للطباعة، تونس.
65) الشلوبيني، أبو علي الشلوبيني، التوطئة، تح: يوسف أحمد المطبوع، دار التراث العربي، القاهرة.
66) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417 هـ - 1997 م.
67) الصيداوي، يوسف الصيداوي، الكفاف، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1420 هـ - 1999م.
68) الطبراني، أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تح: سعد الجريشي، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ،ط1، 2010م .
69) الطنطاوي، الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط 5، 1973.
70) العامري، لبيد بن أبي ربيعة، ديوان لبيد، دار صادر، بيروت.
71) العبادي، عدي بن زيد العبادي، تح: محمد جبار، دار الجمهورية، بغداد
72) عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ط 1، دار المعارف، القاهرة.
73) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة .
74) العسكري، أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1952 م.
75) العكبري، أبو البقاء عبدالله، إعراب لامية الشنفرى، تح: محمد حمدان، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1404 هـ - 1984 م.

76) العكبري، أبو البقاء عبدالله، اللباب في علل البناء و الإعراب، تح: غازي سليمان، دار الفكر، بيروت دمشق، 1422 هـ - 2001 م.
77) علوان، عبد الجبار علوان النائلة، الشواهد و الاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، 1396 هـ - 1976 م، د ، ط .
78) علي بن المؤمن، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجوادي، عبدالله الجبوري، 1391 هـ - 1971 م.
79) عيادة، محمد ابراهيم عيادة، عصور الاحتجاج في النحو العربي، دار المعارف، 1980م.
80) عياض، القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، تح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة.
81) عيد، محمد عيد، الرواية الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب القاهرة، ط 3، 1989م.
82) عيد، محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشياب، القاهرة .
83) العيني، بدر الدين، الدرر، المقاصد النحوية في شروح شواهد الألفية ، تح : محمد توفيق ، علي فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط1، 1431هـ-2010م.
84) الغلاييني، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28، 1414 هـ - 1993 م.
85) غيلان، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، شرح: الخطيب التبريزي، كتب مقدمته و هوامشه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1416 هـ - 1996 م
86) فتح الله، الشيخ حمزة فتح الله، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، ط 1، مكتبة الأميرية، بولاق.

87) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القران، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف.

88) الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط 5، 1416 هـ - 1995 م.

89) الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح، المخذومي، ابراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، بيروت.

90) الفيروز ابادي، أبو طاهر مجيد الدين، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 6، 1988 م.

91) القرافي، شهاب الدين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تح: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402 هـ - 1982 م.

92) القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

93) القيرواني، ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعرو أدبه ونقده، تح: محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط.

94) كعب بن مالك الأنصاري، ديوان كعب بن مالك، تح: السامي العاجي، مكتبة النهضة، بغداد.

95) الكميت، الكميت بن زيد الأسدي، ديوان الكميت الأسدي، جمع و تقديم: داؤود سلوم، مكتبة الأندلس، بيروت، لبنان.

96) المبرد، أبو العباس محمد المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط، 1399 هـ.

97) مجنون ليلى، قيس بن الملوح العامري، ديوان مجنون ليلى، رواية: أبي بكر الدالي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.

98) المرادي، أبو محمد بن علي، المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 1428 هـ - 2008 م.

99) المراغي، أحمد المصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 1414 هـ - 1993 م.

100) المزرباني، أبو عبيد الله بن عمران، الموشح، تح: محمد علي البجاوي، دار النهضة، مصر، 1385 هـ - 1965 م.

101) الحاكم ، أبو عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،1414هـ - 1990م.

102) المؤيد بالله، يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، القاهرة، 1332 هـ - 1932 م.

103) النابغة الجعدي، أبو ليلى عبدالله بن قيس، ديوان النابغة الجعدي، جمعه و حفظه و شرحه: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط 1، 1998 م.

104) الناظم، بدر الدين محمد بن الإمام، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت.

105) النجار، عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1422 هـ - 2001 م.

106) النميري، جران العود النميري، ديوان النميري، رواية: أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، 1350 هـ - 1931 م.

107) النهشلي، الأسود بن يعفر النهشلي، ديوان الأسود النهشلي، تح: نوري حمودي القيسي، سلسلة كتب التراث.
108) نولدكة، ثيودور نولدكة، ترجمة د: رمضان عبد النواب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963 م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
البسملة	أ
استهلال	ب
إهداء	ت
شكر وتقدير	د
مستخلص البحث	هـ
Abstract	و
مقدمة	1
أهداف البحث	1
أهمية البحث	2
أسباب اختيار الموضوع	3
مشكلة البحث	3
منهج البحث	3
حدود البحث	4
عملي في البحث	4
الدراسات السابقة	5 – 6
هيكل البحث	6 – 8
الفصل الأول: الشواهد والاستشهاد في النحو العربي	
المبحث الأول: معنى الشاهد وأهميته في الدراسات النحوية	10 – 13
المبحث الثاني: ترتيب الشواهد عند النحاة	14 – 26
المبحث الثالث: حجية الشواهد	27 – 29
المبحث الرابع: عصور الاحتجاج بالشعر ونهايتها	30 – 34

الفصل الثاني: الاستثناء عند النحاة	
المبحث الأول: تعريف الاستثناء	38 – 36
المبحث الثاني: أركان الاستثناء وأدواته	53 – 39
المبحث الثالث: ناصب الاستثناء	59 – 54
المبحث الرابع: أقسام الاستثناء	65 – 60
المبحث الخامس: فائدة الاستثناء	66
الفصل الثالث: قسم الشواهد ودراستها	
المبحث الأول: الاستثناء بـ (إلا)	83 – 68
المبحث الثاني: الاستثناء بـ (غير – سوى)	94 – 84
المبحث الثالث: الاستثناء بـ (خلا – عدا – حاشا)	100 – 95
المبحث الرابع: الاستثناء بـ (لا سيما)	101
خاتمة	102
نتائج وتوصيات	103 – 102
قائمة الفهارس	
فهرس الآيات القرآنية	106 – 105
فهرس الأحاديث النبوية	107
فهرس الأشعار	112 – 108
فهرس الأرجاز	113
فهرس الأعلام	116 – 114
فهرس المصادر والمراجع	126 – 116
فهرس الموضوعات	128 – 127